

## الوقف القرآني وصلته بالعلوم الأخرى

د. محمد إلياس محمد أنور

أستاذ التفسير والقراءات المشارك بقسم القرآن وعلومه

كلية الشريعة وأصول الدين

جامعة الملك خالد

**ملخص البحث.** الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده وبعد:

فإنَّ علم وقف القرآن له شأن عظيم في أداء النص القرآني، فهو يوضح كيف وأين ينهي القارئ قراءته للقرآن الكريم بما يعين فهم المعنى، فللوقف تأثير كبير في فهم معنى القرآن الكريم، وبما أن القارئ لا بد له من الوقوف أثناء قراءته بالضرورة، يتعين عليه معرفة ما يجوز له الوقوف عليه وما لا يجوز، وفي هذا البحث عرِّفَ الوقف وذكرت أهميته وفضله وأنواعه والدراسات حوله قديماً وحديثاً، ثم ذكرت أمثلة للوقف القرآني وصلته بالعلوم الأخرى مثل العقيدة، والفقه، والقراءات، والنحو، والتفسير، والمعنى. يهدف تبصير الدارسين بأهمية هذا العلم ومدى تعلقه بالعلوم الأخرى، وبالمثال يتضح المقال، ومعرفة هذا العلم يعين القارئ فهم كتاب الله - عزَّ وجل - على الوجه المطلوب مختتماً البحث بأهم النتائج، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## مقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره ونستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا، ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

## أما بعد

فإن كتاب الله \_ عزَّ وجلَّ \_ أفضل ما تُفنى فيه الأعمار والأوقات، وأولى ما تُصرف إليه الهمم تعلماً وتعليماً، وحفظاً ودراسةً، وتدبراً وتلاوةً، فشرف كل علم منوط بمتعلِّقه، ومتعلِّق القرآن الكريم هو كلام الله. فلا جرم أن يكون أشرف العلوم وأقدسها، وخير ما يتعلمه المرء أو يُعلِّمه، كما جاء من حديث عثمان بن عفان - رضي الله عنه - عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : «خيركم من تعلم القرآن وعلمه»<sup>(١)</sup>.

فعلم الوقف هو «البحر الزخار، الذي لا يدرك له قرار، ولا يسلك إلى قنته ولا يصرار، من أراد السبيل إلى استقصائه لم يبلغ إلى ذلك وصولاً، ومن رام الوصول إلى إحصائه لم يجد إلى ذلك سبيلاً، قد أودع الله فيه علم كل شيء، وأبان فيه كل هدى وغي، فترى كل ذي فن منه يستمد، وعليه يعتمد، جعله للحكم مستودعاً، ولكل علم منبعاً، وإلى يوم القيامة نجماً طالعاً، ومناراً لامعاً، وعلماً ظاهرراً، ولا يقوم بهذا الفن إلا من له باع في العربية، عالم بالقراءات، عالم بالتفسير، عالم باللغة التي نزل القرآن بها على خير خلقه»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري في كتاب فضائل القرآن باب خيركم من تعلم القرآن وعلمه رقم الحديث (٤٧٣٩)

(٢) منار الهدى في الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، (ص ١٠).

فعلم الوقف القرآني له شأن مهم في أداء النص القرآني، فهو يوضح كيف وأين يجب أن ينتهي القارئ بقراءته للقرآن الكريم بما يتفق مع وجوه التفسير، واستقامة المعنى، وصحة اللغة، وما تقتضيه علومها من نحو وصرف ولغة، حتى يستتم القارئ الغرض كله من قراءته، فلا يخرج على وجه مناسب من التفسير والمعنى من جهة، ولا يخالف وجوه اللغة، وسبل أدائها التي تُعين على أداء ذلك التفسير والمعنى، وبهذا يتحقق الغرض الذي من أجله يُقرأ القرآن؛ ألا وهو: الفهم والإدراك. ولذلك أردت في هذا البحث أن أتناول الوقف القرآني وصلته بالعلوم الأخرى.

لأنَّ علم الوقف والابتداء يمثل جانباً في غاية الأهمية في الأداء القرآني، يضاف إلى ذلك أنه ينبغي في الوقف مراعاة استقامة المعنى، وصحة اللغة.

#### أهمية البحث

علم الوقف متعلق بكتاب الله عزَّ وجل، فمن البدهي أن يستمد أهميته وشرفه من موضوعه المتعلق به وهو كلام الله \_ عزَّ وجل \_ . ويتجلى ذلك في عناية المشرِّع الحكيم بعلوم القرآن الكريم، وحثه عموم المسلمين على الاهتمام بها، والاعتناء بكتاب الله من كافة وجوهه، سواء بالتلاوة أو التدبر، أو استنباط الأحكام، وغير ذلك.

ومن مظاهر هذه العناية: ترتيب الشريعة الجزاء الوفير والمكانة الرفيعة لمن أتقن علماً من علوم القرآن، وهو علم التلاوة، فعن عائشة \_ رضي الله عنها - قالت: قال النبي - صلى الله عليه وسلم -: «الماهر بالقرآن مع السفرة الكرام البررة»<sup>(٣)</sup>. ومعلوم من أصول الشريعة الإسلامية: أن الجزاء من جنس العمل، فإذا كان جزاء تعلم القرآن

(٣) أخرجه البخاري في كتاب: التوحيد، باب: قول النبي - صلى الله عليه وسلم -: «الماهر بالقرآن مع الكرام البررة»، معلقاً، (١٥٨/٩)، ومسلم في صحيحه كتاب: صلاة المسافرين وقصرها، باب: فضل الماهر في القرآن والذي ينتفع فيه (٥٤٩/١)، رقم الحديث (٢٤٤).

وحسن تلاوته هو أعلى درجات الجنة مع الصديقين والكرام والبررة، فإن ذلك يدل على أن تعلم القرآن من أفضل الأعمال التي يتقرب بها المرء لربه. وإذا كانت تلاوة القرآن تحتل هذه المرتبة العظيمة بين علوم المسلمين على وجه العموم، وبين علوم القرآن خصوصاً، كان لا بد من الاهتمام بعلم الوقف. فالقارئ للقرآن لا بد له من الوقوف أثناء قراءته بالضرورة، وهذا الوقف منه ما هو جائز ومنه ما هو غير جائز، فتعين على القارئ أن يعرف ما يجوز له الوقوف عليه وما لا يجوز. ومن هنا تظهر القيمة العلمية لهذا البحث.

### أسباب اختيار موضوع البحث

دفعني إلى تناول موضوع هذا البحث عدة أسباب ؛ أبرزها:

- ١ - المكانة المتميزة التي يتبوأها علم الوقف بين علوم القراءات.
- ٢ - تقريب الجهود الكبيرة التي بذلها السابقون في خدمة الوقف القرآني.
- ٣ - مثل هذه الدراسات والأبحاث تقوي صلة الباحث بالقرآن الكريم، الذي يمثل المحور الأساس لكل العلوم الإسلامية.

### أهداف البحث

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١ - تبصير الباحثين بعلم الوقف القرآني، مع بيان معناه الاصطلاحي لدى علماء القراءات.
- ٢ - بيان أقسام الوقف القرآني وأحكامها الشرعية المرتبطة بها.
- ٣ - إيضاح صلة الوقف القرآني بالعلوم الأخرى كالعقيدة والفقهاء والقراءات والنحو والتفسير والمعنى.

## المصنفات والدراسات السابقة في الوقف والابتداء

تّما يلفت الانتباه أن كلّ من أَلّف في هذا الفن كانوا من القراء والنحويين وقلّ أن نجد إماماً في القراءة أو اللغة إلاّ وله مشاركة في هذا العلم<sup>(٤)</sup>. والذين كتبوا حول الوقف والابتداء في القرآن الكريم سلكوا مسالك مختلفة فمنهم من صنّف كتاباً مستقلاً حول هذا الفنّ، وقد بلغ عدد هذه المصنفات منذ بدء التأليف أكثر من ٧٨ مصنفاً أكثرها مفقود وبعضها مخطوط في مخازن المكتبات الشهيرة كمخزن التيمورية في دار الكتب المصرية والمكتبة الأزهرية بمصر ومكتبة الظاهرية بسوريّة و... ومنها المطبوعة<sup>(٥)</sup>.

وأقدم ما وصلنا من الكتب المستقلة حول الوقف والابتداء هما كتابا ابن الأنباري محمد بن القاسم بن بشار (ت: ٣٢٨هـ) وابن النحاس أحمد بن محمد بن اسماعيل (ت: ٣٣٨هـ) الموسومان بـ «إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزّ وجلّ»<sup>(٦)</sup> و«القطع والائتلاف»<sup>(٧)</sup>.

(٤) مقدمة تحقيق كتاب الداني المكتفى في الوقف والابتداء للدكتور المرعشلي ص ٤٩.

(٥) مقدمة تحقيق كتاب الداني المكتفى في الوقف والابتداء للدكتور يوسف المرعشلي ص ٧-٦٠؛ الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية للدكتور محمد سالم محيسن (ص ٢٥-٢٨) طبعة دار الجيل بيروت الطبعة الأولى سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.

(٦) هو من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، تحقيق الدكتور محي الدين عبد الرحمن رمضان، عام ١٣٩٠م - ١٩٧١م في مجلدين.

(٧) طبع طبعين: طبعة في بغداد بتحقيق الدكتور أحمد خطاب العمر ضمن منشورات وزارة الأوقاف العراقية، سلسلة إحياء التراث الإسلامي الطبعة الأولى ١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م مطبعة العاني وهو مجلد كبير، وطبعة أخرى في المملكة العربية السعودية في مجلدين بتحقيق الدكتور عبد الرحمن إبراهيم المطرودي عام ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

كتاب **إيضاح الوقف والابتداء** يعتبر من أشهر الكتب في هذا الفن، قال أبو عمرو عثمان الداني: سمعت بعض أصحابنا يقول عن شيخ له أن ابن الأنباري لما صنّف كتابه في الوقف والابتداء جيئ به إلى ابن مجاهد (ت: ٣٢٤هـ) فنظر فيه وقال: لقد كان في نفسي أن أعمل في هذا المعنى كتاباً وما ترك هذا الشاب لمصنّف ما يُصنّف.<sup>(٨)</sup>

وكتاب « **القطع والائتناف** » يعتبر موسوعة في الوقف والابتداء يجمع ابن النحاس كلّ ما قيل فيه فهو يناقش الآراء المطروحة ويختار أصحابها على قدر اجتهاده ومبلغه من العلم.

والكتاب الثالث حسب التسلسل الزمني هو كتاب أبي عمرو عثمان بن سعيد الداني الأندلسي (ت: ٤٤٤هـ) الموسوم بـ « **المكتفى في الوقف والابتداء** في كتاب الله عزّ وجلّ »<sup>(٩)</sup>.

والمؤلف هو عمد من أعمدة علم القراءات. قال عنه الذهبي (ت: ٧٤٨هـ) في تذكرة الحفاظ: « إلى أبي عمرو المنتهى في إتقان القراءات والقراء خاضعون لتصانيفه واثقون بنقله في القراءات والرسم والتجويد والوقف والابتداء وغير ذلك وله مئة وعشرون مصنّف »<sup>(١٠)</sup>.

وكتاب المكتفى هو استعراض من المؤلف لكتب السابقين وأقوالهم وموازنة بينها وكان قد رجّح بين مسائل كتب وأقوال السابقين وحقق فيه القول ودقق فيها النظر بعين ناقدة بصيرة فاختر منها الصحيح وطرح السقيم مستدلاً لكل ذلك

(٨) غاية النهاية لابن الجزري ٢/٢٣١.

(٩) طبعته مؤسسة الرسالة في بيروت بتحقيق الدكتور يوسف عبد الرحمن المرعشلي.

(١٠) تذكرة الحفاظ للذهبي: ٣ / ١١٣٠ مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية حيدر آباد الدكن / الهند

بالأحاديث المسندة والقراءات المتواترة والأقوال المنسوبة فجاء صحيحاً موثقاً مختاراً بعبارة موجزة وأسلوب رفيع.

والكتاب الرابع «المقصد لتلخيص ما في المرشد في الوقف والابتداء» لشيخ الإسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري (ت: ٩٢٦هـ).<sup>(١١)</sup> وهذا الكتاب هو تلخيص لكتاب «المرشد في الوقف والابتداء» للحسن بن علي بن سعيد العماني المتوفى بعبدة الخمسة من الهجرة.

والكتاب الخامس هو كتاب «منار الهدى في بيان الوقف والابتداء» مصنفه هو أحمد بن محمد بن عبد الكريم الأشموني من أعيان القرن الحادي عشر الهجري.<sup>(١٢)</sup> هذا الكتاب اشتهر من بين كتب الوقف والابتداء عند المتأخرين فأقبلوا عليه يتدارسونه، وطريقة المؤلف أنه بدأ كتابه بمقدمة أودع فيها فوائد جمّة تنفع القراء وتعينهم على معرفة الوقف والابتداء فبين أهمية هذا العلم ومن اشتهر فيه ثم بين نشأة هذا العلم وتعريفه وأقسامه ثم يعرض بعض التنبيهات الواجب اتباعها كآداب رسم المصحف العثماني ثم يبدأ بتطبيق هذه القواعد على سور القرآن مبتدئاً بسورة الفاتحة فالبقرة إلى آخر القرآن متتبعاً نهج من سلفه ببيان حكم كل موقف ودرجته من التام والكافي والحسن والجائز والقبیح ويناقد في المسائل الخلافية ويرجح بين الآراء وتظهر شخصيته العلمية جليّة من خلال ذلك.

إنّ مؤلّفی هذه الكتب الخمسة قد اتّخذوا طريقة واحدة في الكتابة بدءاً بابن الأنباري وانتهاءً بالأشموني كلّ منهم بعد المقدمة المفيدة يبين حكم كل موقف ودرجته في سور القرآن سورةً سورةً مبتدئين بسورة الفاتحة فالبقرة إلى سورة الناس.

(١١) طبع بمأمش كتاب منار الهدى للأشموني الطبعة الثانية مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

(١٢) طبع بالطبعة الثانية في مطبعة مصطفى البابي الحلبي بمصر عام ١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م.

ومن الدراسات الحديثة في الوقف والابتداء.

الوقف والابتداء في القرآن الكريم (دراسة وتطبيقاً) تأليف: عبدالرسول عبائي.<sup>(١٣)</sup>

• الوقف القرآني وأثره في الترجيح عند الحنفية . تأليف : عزت شحاتة كرار محمد<sup>(١٤)</sup>.

• الأثر النحوي لظاهرة الوقف في النص القرآني . تأليف د/ هالة عثمان عبدالواحد<sup>(١٥)</sup>.

• الوقف القرآني وصلتهما بالمعنى في القرآن الكريم . تأليف عبدالكريم إبراهيم عوض صالح.<sup>(١٦)</sup>

• الوقف والابتداء وأثره في تقرير مسائل العقيدة. تأليف: أبصار الإسلام بن وقار الإسلام.<sup>(١٧)</sup>

• وقوف القرآن وأثرها في التفسير . تأليف د: مساعد سليمان الطيار.<sup>(١٨)</sup>

• الوقف والابتداء في القرآن الكريم وأثرهما في الأحكام والتفسير. تأليف: عبدالله علي المطيري.<sup>(١٩)</sup>

(١٣) مطبوع، نشر جمعية القرآن للتوجيه والإرشاد ، لبنان، بيروت، ١٤٣٢هـ

(١٤) مطبوع، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع القاهرة، الطبعة الأولى عام ١٤٢٤هـ.

(١٥) رسالة جامعية في جامعة الأزهر.

(١٦) مطبوع، دار السلام للنشر والتوزيع والترجمة، الطبعة الأولى عام ٢٠٠٦م

(١٧) مطبوع، نشر دار النصيحة بالمدينة المنورة، الطبعة الأولى عام ١٤٣٦هـ.

(١٨) مطبوع، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف، الطبعة الأولى عام ١٤٣١هـ

(١٩) رسالة ماجستير بقسم الكتاب والسنة بجامعة أم القرى، عام ١٤٢٠هـ

• الكشف عن أحكام الوقف والوصل في العربية للدكتور محمد سالم محيسن. (٢٠)

• أثر القراءات في الوقف والابتداء، للشيخ محمد الشنقيطي.

• الوقف في القراءات وأثره في التفسير والأحكام، د/مجاهد يحيى محمد هادي. (٢١)

### خطة البحث

يتكون هذا البحث من: مقدمة، ومبحثين، وخاتمة، وفهارس وذلك على النحو التالي:

المقدمة: وتحدثت فيها عن أسباب اختيار موضوع البحث، وأهميته، وأهدافه، والدراسات السابقة في الوقف، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

المبحث الأول: التعريف بالوقف القرآني وأهميته وأقسامه.

المطلب الأول: التعريف بالوقف القرآني لغةً واصطلاحاً

المطلب الثاني: أهمية الوقف القرآني.

المطلب الثالث: أقسام الوقف القرآني.

المبحث الثاني: صلة الوقف القرآني بالعلوم الأخرى.

أولاً: صلته بالعقيدة.

ثانياً: صلته بالفقه.

ثالثاً: صلته بالقراءات.

رابعاً: صلته بالنحو.

---

(٢٠) مطبوع. دار الجيل بيروت، الطبعة الأولى سنة ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

(٢١) رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، ٢٠١٠ م.

خامساً : صلته بالتفسير.

سادساً : صلته بالمعنى.

خاتمة البحث: وفيها: أهم نتائج البحث وتوصياته.

وأخيراً : فهرس المصادر والمراجع .

### منهج البحث

المنهج المستخدم في هذا البحث هو المنهج الاستقرائي القائم على استقراء وتحليل لبعض نصوص القرآن الكريم.

وفي سبيل تحقيق أهداف البحث، سوف أحرص على اتباع النقاط التالية:

- ١ - عزو الآيات القرآنية إلى مواضعها، وذلك ببيان اسم السورة ورقم الآية.
- ٢ - الرجوع إلى كتب القراءات المتواترة والشاذة، وتوثيق القراءات الواردة في النص مع ضبطها.
- ٣ - تخريج الأحاديث النبوية من أمهات كتب الحديث، مع بيان درجة الحديث والحكم عليه صحةً وضعفاً من كلام أهل العلم من أئمة الحديث - إذا كانت الرواية من غير الصحيحين - .

٤ - تخريج الآثار الواردة عن الصحابة والتابعين من كتب الآثار.

٥ - نسبة الأقوال والقراءات إلى قائلها، وتوثيقها من المصادر المعتمدة.

٦ - تخريج الشواهد الشعرية الواردة في النص من دواوين الشعراء وكتب

الأدب وغيرهما مع نسبتها إلى قائلها ما أمكنني ذلك.

٧ - ترجمة الأعلام - عدا المشهورين منهم شهرة مستفيضة - .

٨ - إذا نقلت المعلومات من المراجع بالنص، جعلتها بين قوسين تمييزاً لها.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

## المبحث الأول: التعريف بالوقف القرآني، أهميته وأقسامه

## المطلب الأول: التعريف بالوقف القرآني لغة واصطلاحاً

## أولاً: الوقف لغة:

يطلق الوقف لغة على: الحبس والمنع<sup>(٢٢)</sup>. قال ابن فارس (ت ٣٩٥هـ)<sup>(٢٣)</sup>: «الواو والقاف والفاء: أصل واحد يدل على تمكث في شيء ثم يقاس عليه، منه وفتتُ أقفُ وقوفاً، ووقفت ووقفي، ولا يقال في شيء أوقفت إلا أنهم يقولون للذي يكون في شيء ثم ينزع عنه: قد أوقف».

وقيل: كلمتهم ثم أوقفت عنهم «أي سكت، قال: وكل شيء أمسكت عنه فإنك تقول: أوقفت، وموقف الإنسان وغيره: حيث يقف»<sup>(٢٤)</sup>.

## ثانياً: الوقف اصطلاحاً:

الوقف اصطلاحاً: وأول ما نلاحظه عند الكلام عن المعنى الاصطلاحي للوقف، أن أول تعريف تم الوقوف عليه للوقف يرجع إلى القرن التاسع، وتحديدًا عند الإمام ابن الجزري<sup>(٢٥)</sup> (٧٥١ - ٨٣٣هـ) في كتابه «النشر في القراءات العشر»، فإنه

(٢٢) التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، (ص ٢٥٣).

(٢٣) هو: اللغوي أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرّازي. قرأ عليه البديع الهَمْدَانِي وابن عباد وغيرهما. ولد سنة ٣٢٩هـ. أصله من قزوين، وأقام مدة في هَمْدَان، ثم انتقل إلى الري فتوفي فيها سنة ٣٩٥هـ، وإليها نسبته. من كتبه: مقاييس اللغة. ينظر: نزهة الألباء في طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (ص ٣٩٢)، ووفيات الأعيان، لابن خَلِّكَان، (٣٥/١).

(٢٤) مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس الرّازي، تحقيق: د/عبد السلام هارون، (١٣٥/٦).

(٢٥) هو: أبو الخير محمد بن محمد بن محمد الجزري الشافعي ولد بدمشق في الخامس والعشرين من شهر رمضان سنة إحدى وخمسين وسبعمائة هجرية شيخ القراء والقراءات وإمام هذا الفن، وصاحب مؤلفات في

عَرَّفَه بقوله: «الوقف: عبارة عن قطع الصوت على الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله»<sup>(٢٦)</sup>.

وهنا يتساءل الباحث لماذا لم يتعرض أحد من المصنفين في الوقف حتى عصر ابن الجزري لتعريفه تعريفًا اصطلاحياً؟

قلت: إذا تتبعنا مصطلح الوقف نجد أن أول من استعمل هذا المصطلح هم النحويون حيث استعملوا مصطلح «الوقف» قديماً كمرادف للبناء على السكون، فقال سيويه (ت ١٨٠هـ)<sup>(٢٧)</sup>: «وأما الفتح والكسر والضم والوقف فلأسماء غير المتمكِّنة»<sup>(٢٨)</sup>.

وقال الزجاج (ت ٣١١هـ)<sup>(٢٩)</sup>: «﴿وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ﴾ [فاطر/٤٣] على الوقف، وهذا عند النحويين الخذاق لحن»<sup>(٣٠)</sup>. ومقصوده بـ«الوقف» هنا السكون.

القراءات وعلومها، توفي يوم الجمعة في الخامس من ربيع الأول سنة ٨٣٣هـ. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري (٢٤٧/٢)، طبقات المفسرين للدودي (٦٤/٢).

(٢٦) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري تحقيق: الشيخ علي محمد الضباع، (٢٤٠/١).

(٢٧) هو: عمرو بن عثمان بن قنبر الفارسي ثم البصري، أبو بشر، إمام النحو، أخذ النحو عن عيسى بن عمر، ويونس بن حبيب، والخليل وغيرهم، توفي سنة (١٨٠هـ) ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (٢٢٩/٢)، وشذرات الذهب لابن الفلاح الحنبلي (٢٧٧/٢).

(٢٨) الكتاب، لإمام النحو أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ«سيويه»، تحقيق: د/عبد السلام هارون، (١٥/١).

(٢٩) هو: إبراهيم بن محمد بن السري الزجاج البغدادي أبو إسحاق، الإمام، نحوي زمانه، ولد سنة ٢٤١هـ، كان يخرط الزجاج، ثم مال إلى النحو فلزم المبرد، أخذ عنه العربية: أبو علي الفارسي وجماعة، من مؤلفاته (معاني القرآن) و(إعراب القرآن) توفي سنة (٣١١هـ) ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٣٦٠/١)، بغية الوعاة للسيوطي (٤١١/١).

(٣٠) معاني القرآن وإعرابه، لإبراهيم بن السري أبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عيد شلبي، (٢٧٥/٤).

وكذا أبو بكر بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ) <sup>(٣١)</sup>، قال في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام/١٥٣]: «قرأ ابن عامر: {وَأَنَّ هَذَا} مفتوحة الألف موقوفة النون» <sup>(٣٢)</sup>. أي: ساكنة النون.

وهكذا نجد أن متقدمي النحاة استخدموا مصطلح «الوقف» مرادفاً للسكون. ثم جاء من بعدهم أئمة القراءة المتقدمين الذين تناولوا مصطلح «الوقف»، نجد أنهم عندما صنفوا في مسألة الوقف لم يتكلموا ابتداءً عن تعريفه في الاصطلاح، وإنما بدءوا مصنفتهم في الحديث عن أنواع الوقف مباشرة كما فعل ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) <sup>(٣٣)</sup> في كتابه «إيضاح الوقف والابتداء»، وأبو جعفر النحاس (ت ٣٣٨هـ) <sup>(٣٤)</sup> في «القطع والائتناف» وأبو عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) <sup>(٣٥)</sup> في «المكتفى

(٣١) هو: أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي ت: ٣٢٤هـ، شيخ الصنعة، وأول من سَعَّ السبعة، قرأ على عبد الرحمن بن عبدوس وغيره، وقرأ عليه إبراهيم الخطاب وغيره. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري (١٣٩/١).

(٣٢) السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق: د/شوقي ضيف، ص (٢٧٣). قال الشاطبي: ..... وأن أكسروا شرعاً وبالْحِفِّ كُمَلًا. حرز الأمان رقم البيت ٦٧٧.

(٣٣) هو: محمد بن القاسم بن محمد بن بشر أبو بكر الأنباري، المقرئ النحوي البغدادي ولد سنة (٢٧١هـ) له مؤلفات عدة من أبرزها (إيضاح الوقف والابتداء). ينظر: غاية النهاية لابن الجزري (٢٣٠/٢).

(٣٤) هو: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المصري المعروف بالنحاس ويا بن النحاس ت: ٣٣٨هـ له تصانيف كثيرة منها إعراب القرآن، و معاني القرآن، والناسخ والمنسوخ، وأدب الكاتب، وصناعة الكتاب، والقطع والائتناف. ينظر: بغية الوعاة للسيوطي (٢٦٢/١).

(٣٥) هو: أبو عثمان سعيد بن عثمان بن سعيد الداني، الإمام الحافظ، شيخ مشايخ المقرئين، وصاحب التصانيف البديعة في علوم القرآن والقراءات، ولد سنة ٣٧١هـ وتوفي سنة ٤٤٤هـ. ينظر: معرفة القراء الكبار (٧٧٣/٢)، وغاية النهاية لابن الجزري (٥٠٣/١).

في الوقف والابتداء» حتى الإمام السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) <sup>(٣٦)</sup> في كتابه «الوقف والابتداء» كل هؤلاء لم يتعرضوا في مصنفاتهم إلى وضع حد مبين لمصطلح الوقف. ولعل السبب في ترك الأئمة المتقدمين وضع تعريف لمصطلح الوقف، هو أنه لا بد من وجود علاقة بين التعريف اللغوي والاصطلاحي لأي مصطلح في أي علم كان، وغالباً ما يكون المعنى اللغوي أعم من المعنى الاصطلاحي، ومثال ذلك مصطلح الصلاة، فهي لغة الدعاء، وفي اصطلاح الفقهاء: هي الأقوال والأفعال المعلومة المبتدأة بالتكبير والمنتھية بالتسليم، ولا شك هنا أن جميع أفعال الصلاة عبارة عن دعاء وطلب للقربة والعتو والرحمة من الباري سبحانه وتعالى، فكان المعنى اللغوي أعم من الاصطلاحي.

ونحن هنا في تعريف الوقف لغةً قلنا إنه الحبس أو المنع، وتعريفه في الاصطلاح: قطع الصوت على الكلمة زمنياً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة، والعلاقة واضحة بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي، فلا شك أن معنى الحبس والمنع ظاهر في قطع النفس، بل إن هذه العلاقة القوية بين المعنيين اللغوي والاصطلاحي في الوقف هي غالباً ما دفع الأئمة المتقدمين في هذا الفن إلى تجاوز تعريف الوقف؛ إذ معناه اللغوي الظاهر قريبٌ جداً من معناه الاصطلاحي، فقارئ القرآن يعلم ضرورة أن وقفه على الآية أو الكلمة هو قطع صوته عندها، ولذلك لم يتعرضوا لتعريفه اصطلاحاً نظراً لمعرفتهم إياه وإن لم يعرفوه.

وبعد إجابتنا على هذا السؤال ننتقل إلى تعريفه الاصطلاحي منذ عصر الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ)، الذي صار أهم التعاريف التي اعتمد عليها المتأخرون

(٣٦). هو: محمد بن طيفور أبو عبدالله السجاوندي الغزنوي، إمام كبير محقق، له تفسير حسن للقرآن، وكتاب علل القراءات في عدة مجلدات، وكتاب الوقف والابتداء. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري (١٥٧/٢).

والمشتغلون بهذا الفن من المعاصرين، فتعريف الإمام ابن الجزري كما ذكرنا منذ قليل هو: «قطع الصوت على الكلمة زمنياً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة إما بما يلي الحرف الموقوف عليه، أو بما قبله».

وسوف نعرض هنا بالإضافة إلى تعريف ابن الجزري تعريفين آخرين للإمام السيوطي والإمام الأشموني:

تعريف السيوطي (ت ٩١١هـ)<sup>(٣٧)</sup>: قال: «والوقف عبارة عن قطع الصوت عن الكلمة زمنياً يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة لا بنية الإعراض ويكون في رؤوس الآي وأواسطها ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسمًا»<sup>(٣٨)</sup>.

ونلاحظ هنا أن الإمام السيوطي زاد على ابن الجزري قيدين الأول هو قوله: «لا بنية الإعراض»، والثاني هو قوله: «ولا يأتي في وسط الكلمة ولا فيما اتصل رسمًا».

أما قيده الأول، فالمراد به التفريق بين مصطلح الوقف ومصطلح القطع، وسيأتي الكلام عنهما، ولكن مع التدقيق البسيط نجد أن هذا القيد لم يضيف جديداً على تعريف ابن الجزري، فهو يؤدي المعنى نفسه لقولهما «بنية استئناف القراءة» فنية استئناف القراءة تساوي في الحقيقة نية ترك الإعراض عنها.

وأما قيده الثاني فهو غير مؤثر أيضاً، إذ معلوم بالضرورة أن الوقف لا يكون في وسط الكلمة، أو فيما اتصل رسمه؛ لأنه في حكم الكلمة الواحدة.

(٣٧) هو: عبدالرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، ولد بالقاهرة في شهر رجب عام ٨٤٩هـ، أحد علماء المسلمين المحققين وصاحب التصانيف الكثيرة والمفيدة، وقد زُرُق البحر في سبعة علوم التفسير، والحديث، والفقه، والنحو، والمعاني، والبيان، والبدیع . توفي سنة ٩١١هـ . ينظر: حسن المحاضرة للسيوطي: (٤٤١/١)، وبغية الوعاة للسيوطي (٤٧٢/١). والأعلام للزركلي (٣٠١/٣).

(٣٨) الإتيان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (٢٩٩/١).

فيتحصل في النهاية أن تعريف السيوطي لم يضيف جديداً لتعريف الإمام ابن الجزري.

**تعريف الأشموني<sup>(٣٩)</sup>**: وقد عرفه بقوله: «قطع الصوت آخر الكلمة زماناً ما، أو هو قطع الكلمة عما بعدها»<sup>(٤٠)</sup>.

ونلاحظ هنا التباين بين تعريف السيوطي والأشموني، فنجد الأول قد بالغ في وضع القيود التي تفرق الوقف عن القطع، فوضع قيدين لهما نفس المعنى كما ذكرنا، بخلاف الأشموني الذي تجاهل هذه القيود من الأساس فاقتصر على تعريف للوقف بأنه قطع الصوت زماناً ما، وهو هنا لم يتجاهل فحسب الفرق بين الوقف والقطع، وإنما تجاهل أيضاً الفرق بين الوقف والسكت، ولعل ذلك لأن المصطلحات الثلاثة عنده بنفس المعنى، وهذا ينقلنا بطبيعة الحال إلى التفريق بين المصطلحات الثلاثة.

**الفرق بين الوقف والقطع والسكت**: تبين مما سبق في تعريف ابن الجزري والسيوطي أن الوقف قطع الصوت زماناً يتنفس فيه بنية استثنافاً للقراءة، وهذا القيد إنما ذكره في التعريف للتفريق بينه وبين القطع، فالقطع هو قطع الصوت أيضاً لزمان يتنفس فيه، ولكن بنية الانتهاء من القراءة، ولذلك فإن ثمة التفريق بينهما تظهر في أن القطع لا يكون إلا على رؤوس الآيات؛ لأن القارئ عندما ينهي قراءته لا بد له من إنهاؤها عند رأس الآية بخلاف الوقف.

قال ابن الجزري: «فالقطع عبارة عن قطع القراءة رأساً، فهو كالانتهاء فالقارئ به كالمعرض عن القراءة، و المنتقل منها إلى حالة أخرى كالقطع على حزبٍ أو عُشرٍ

(٣٩) أحمد بن عبد الكريم بن محمد بن عبد الكريم الأشموني الشافعي المقرئ الفقيه من علماء القرن الحادي عشر، صاحب منار الهدى وهو من أشهر كتب المتأخرين. وله القول المتين في أمور الدين. ينظر: تاريخ الأدب العربي لكارل بروكلمان (٨ / ٢٢٥)، ومعجم المؤلفين لعمر كحالة (١ / ٢٧٥).

(٤٠) منار الهدى في الوقف والابتداء، للأشموني، (ص ٢٤).

ونحو ذلك، فهو كالوقف حيث لا يجوز إلا على تام، سواء كان تاماً أم كافيّاً أم حسناً، ويجب فيها أيضاً رعاية الرسم إلا أنه يشترط فيه أن لا يكون إلا على رأس آية، وذلك بخلاف الوقف، فإنه يكون على رأس الآية وعلى أبعاضها»<sup>(٤١)</sup>.

أما السكت فهو عبارة عن قطع الصوت زمنياً دون زمن الوقف عادة من غير تنفس.<sup>(٤٢)</sup>

وبذلك يتضح الفرق بين المصطلحات الثلاثة، وهي فروق جليلة كما وصفها الإمام ابن الجزري، وأما الأشموني فقال: « والوقف والقطع والسكت بمعنى وقيل القطع عبارة عن قطع القراءة رأساً، والسكت عبارة عن قطع الصوت زمنياً ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس، والناس في اصطلاح مراتبه مختلفون كل واحد له اصطلاح وذلك شائع لما اشتهر أنه لا مشاحة في الاصطلاح بل يسوغ لكل أحد أن يصطلح على ما شاء »<sup>(٤٣)</sup>

### المطلب الثاني: أهمية الوقف القرآني

إن شرف العلم منوط بمتعلقه، وإن علم الوقف متعلق بقراءة القرآن الكريم، ولذلك فهو من أشرف العلوم، ومن هنا جاءت الكثير من الآثار النبوية للتأكيد على هذا المعنى، وتحث المسلمين على الاهتمام بتحصيل هذا العلم لإقامة القراءة كما ينبغي أن تكون.

فروى أبي بن كعب \_ رضي الله عنه \_ عن النبي \_ صلى الله عليه وسلم \_ أنه قال له: « يا أباي، إني أقرئت القرآن فقل لي: على حرف، أو حرفين؟ فقال الملك الذي معي: قل: على حرفين، قلت: على حرفين، فقل لي: على حرفين، أو ثلاثة؟ فقال

(٤١) النشر في القراءات العشر لابن الجزري (٢٣٩/١).

(٤٢) النشر لابن الجزري (٢٤٠/١)، الإتقان في علوم القرآن (١٨٨/١).

(٤٣) منار الهدى في الوقف والابتداء (ص٨).

الملك الذي معي: قل: على ثلاثة، قلت: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحرف، ثم قال: ليس منها إلا شاف كاف، إن قلت: سمياً عليمًا عزيزًا حكيمًا، ما لم تختم آية عذاب برحمة، أو آية رحمة بعذاب»<sup>(٤٤)</sup>.

قال أبو عمرو الداني معلقاً على هذا الحديث: «فهذا تعليم التمام من رسول الله \_ صلى الله عليه وسلم \_ عن جبريل \_ عليه السلام \_ إذ ظاهره دالٌّ على أنه ينبغي أن يقطع على الآية التي فيها ذكر النار والعقاب، ويفصل مما بعدها إن كان بعدها ذكر الجنة والثواب، وكذلك يلزم أن يقطع على الآية التي فيها ذكر الجنة والثواب، ويفصل مما بعدها أيضاً إن كان بعدها ذكر النار والعقاب»<sup>(٤٥)</sup>.

وروي عن علي بن أبي طالب \_ رضي الله عنه \_ أنه كان يقول في قوله تعالى: ﴿وَرَبِّ الْقُرْآنِ تَرْتِيلاً﴾ [المزمل/٤]: «معرفة الوقوف وتجويد الحروف»<sup>(٤٦)</sup>.

وهذا الفهم هو ما دفع الصحابة \_ رضوان الله عليهم \_ إلى الاهتمام بعلم الوقف، فبادروا لتعلمه، كما قال عبد الله بن عمر \_ رضي الله عنهما \_ : «لقد عشنا بُرْهَةً من دهرنا، وإن أهدنا يؤتى الإيمان قبل القرآن، وتنزلُ السورة على محمد \_ صلى الله عليه وسلم \_ فتتعلَّمُ حلالها وحرامها، وما ينبغي أن يوقفَ عنده منها، كما تتعلَّمون أنتم اليوم القرآن، ثم قال: لقد رأيت رجالاً يؤتى أحدهم القرآن قبل

(٤٤) السنن، لأبي داود، كتاب الصلاة، باب: أنزل القرآن على سبعة أحرف، رقم الحديث (١٤٧٧)، (٧٧/٢). والحديث صحَّحه الألباني في السلسلة الصحيحة، (٤٩٩/٢).

(٤٥) المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، تحقيق: يوسف المرعشلي، (ص ١٣٢).

(٤٦) الكامل في القراءات العشر، ليوسف بن علي أبي القاسم الهذلي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي، (ص ٩٣).

الإيمان، فيقرأ ما بين فاتحته إلى خاتمته ما يدري ما أمره ولا زاجره، ولا ما ينبغي أن يُوقف عنده منه»<sup>(٤٧)</sup>.

قال النحاس: " فهذا الحديث يدل على أنهم كانوا يتعلمون الأوقاف كما يتعلمون القرآن"<sup>(٤٨)</sup>.

وليس أدل على أهمية هذا العلم من كثرة مصنفات علماء المسلمين في هذا الفن بخصوصه، وإفراد التصانيف له، وقال ابن الجزري متحدثاً عن هذا العلم: «وصحَّ، بل تواتر عندنا تعلمه والاعتناء به من السلف الصالح كأبي جعفر يزيد بن القعقاع (ت ١٣٢هـ) إمام أهل المدينة الذي هو من أعيان التابعين وصاحبه الإمام نافع بن أبي نعيم (ت ١٦٩هـ) وأبي عمرو بن العلاء (ت ١٥٤هـ) ويعقوب الحضرمي (ت ٢٠٥هـ) وعاصم بن أبي النجود (ت ١٢٧هـ) وغيرهم من الأئمة، وكلامهم في ذلك معروف، ونصوصهم عليه مشهورة في الكتب، ومن ثم اشترط كثير من أئمة الخلف على المجيز أن لا يجيز أحداً إلا بعد معرفته الوقف والابتداء، وكان أئمتنا يوقفوننا عند كل حرف ويشيرون إلينا فيه بالأصابع سنّة أخذوها كذلك عن شيوخهم الأولين رحمة الله عليهم أجمعين، وصحَّ عندنا عن الشعبي (ت ٩٦هـ)، وهو من أئمة التابعين علماً وفقهاً أنه قال: إذا قرأت: ﴿كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ﴾ فلا تسكت حتى تقرأ: ﴿وَبَقِيَ وَجْهَ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن/ ٢٦، ٢٧]»<sup>(٤٩)</sup>.

(٤٧) المستدرك على الصحيحين، لمحمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، رقم الحديث

(١٠١)، (٩١/١). وقال الحاكم بعد إخراجه: «هذا حديث صحيح على شرط الشيخين».

(٤٨) القطع والائتناف للنحاس (١٢/١).

(٤٩) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (٢٢٥/١).

وقال النكزاوي (ت ٦٨٣هـ) <sup>(٥٠)</sup>: «باب الوقف عظيم القدر جليل الخطر؛ لأنه لا يتأتى لأحد معرفة معاني القرآن، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه، إلا بمعرفة الفواصل» <sup>(٥١)</sup>.

### المطلب الثالث: أقسام الوقف القرآني

وقد تعددت أقوال العلماء في أقسام الوقف القرآني على مذاهب عديدة، ولكن المدقق في هذه التقسيمات يلاحظ تداخلاً واتحاداً في مآلات الكثير منها، ولذلك رأينا أن نعرض لأهم تقسيمات الوقف ثم محاولة الوقوف على حقيقة هذه التقسيمات للوصول لأفضل الأقوال فيها.

أولاً: تقسيم ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ):

قسّمه إلى ثلاثة أقسام وقف تام، وكافي (حسن)، وقبيح.

فعرّف الوقف التام بأنه «الذي يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، ولا يكون

ما بعده يتعلق به». ومثاله الوقف على قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾

[الأعراف/١٥٧].

(٥٠) هو: عبدالله بن محمد بن عبدالله بن عمر النكزاوي، مقرر، ألف كتاب الشامل في القراءات السبع، وُلد

بالإسكندرية سنة ٦١٤هـ وتوفي سنة ٦٨٣هـ. ينظر: غاية النهاية لابن الجزري (١/٤٥٢).

(٥١) الإتيان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، (١/٢٨٣).

والوقف الحسن عنده هو الذي يحسن الوقوف عليه ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده، كالوقف على قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ فإنه يحسن الوقف عليه ولكن لا يصح الابتداء بما بعده وهو قوله تعالى: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة/٢].  
 أما الوقف القبيح فلم يضع له حداً خاصاً، واكتفى بقوله أنه الذي ليس بتام ولا حسن، ومثله بالوقف على قوله: ﴿مَلِكٍ﴾ مع الابتداء بقوله: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة/٤]<sup>(٥٢)</sup>.

وأهم ما يلاحظ على تقسيم ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) هو مراعاته للاختصار وعدم التطويل بتفريع الأقسام، ويتجلى ذلك في تعريفه للقبيح بأنه ما ليس بتام ولا حسن، فهو هنا عرفه بقيود سلبية، وهذا يتيح دخول العديد من الصور تحت هذا القسم الأخير، وهذا النوع من الحدود استعمله الكثير من العلماء في العديد من الفنون، ومنه قول النحاة في الحرف أنه الذي لا يصلح مع علامات الاسم ولا الفعل<sup>(٥٣)</sup>.

(٥٢) إيضاح الوقف والابتداء، لابن الأنباري، (ص ١٤٩).

(٥٣) شرح قطر الندى، لجمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، (ص ٣٦).

ثانياً: تقسيم أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤ هـ):

قسّمه إلى أربعة أقسام: تام مختار، وكاف جائر، وصالح مفهوم، وقبيح متروك. وعرف التام المختار بأنه الذي يحسن القطع عنده والابتداء بما بعده، وما بعده يكون غير متعلق بما قبله، ومثل له بالوقف على قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٧]

والكاف الجائر عنده هو الذي يحسن الوقف عليه أيضاً، والابتداء بما بعده، ولكنه متعلق بما قبله من جهة المعنى لا اللفظ. ومثاله الوقف على قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ والابتداء بقوله تعالى: ﴿وَبَنَاتُكُمْ وَأَخَوَاتُكُمْ وَعَمَّاتُكُمْ...﴾ [النساء/٢٣]. فهنا الوقف جائز؛ لأن المحل المبتدأ به غير متعلق بما قبله من حيث اللفظ، وإن كان متعلقاً به من حيث المعنى لاشتراك الأمهات والبنات في حكم التحريم.

أما الصالح المفهوم «الحسن» فعرفه بأنه ما يحسن الوقف عليه، ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده لتعلقه به من جهة اللفظ والمعنى، ومثاله الوقف على قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ والابتداء بقوله: ﴿رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة/٢]. وأخيراً الوقف القبيح، وعرفه بأنه الذي لا يعرف المراد منه، ومثاله الوقف على قوله:

﴿مَلِكٍ﴾ والابتداء بعده بقوله: ﴿يَوْمَ الدِّينِ﴾ [الفاتحة/٤] (٥٤).

وأيضاً من الوقف القبيح الوقف الذي يفضي إلى فساد المعنى وتغيير الحكم الشرعي كالوقف على كلمة ﴿وَالأَبْوَابِ﴾، كما في الآية الكريمة: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي

(٥٤) المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، (ص ١٣٨-١٤٨).

أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّيْنَ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ ﴿النساء ١١/﴾ فالوقف عليها يفيد أحد أمرين :  
 إما اشتراك البنت في النصف مع أبوي الميت ، وإما أخذ الأبوين النصف أيضاً كالبنت ، وكلا الأمرين باطل فإن الحكم الشرعي أنّ البنت تأخذ نصف التركة إذا انفردت كما قال تعالى : ﴿ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ وإن لكل واحدٍ من أبوي الميت السدس إذا وُجِدَ للميت ولدٌ ذكر كان أم أنثى ، قال تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ ﴾ والولد يتناول الذكر والأنثى . وعلى هذا يكون قوله تعالى : ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ... ﴾ مستأنفاً لبيان ميراث الأصول بعد بيان ميراث الفروع ، وحينئذ فالوقف إنّما يكون على ﴿ فَلَهَا النِّصْفُ ﴾ ثم يبدأ بقوله ﴿ وَلِأَبَوَيْهِ ... ﴾ .

ونحوه الوقف على ﴿ وَالْمَوْتَى ﴾ في قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى ﴾ (الأنعام/٣٦) فإنّ الوقف عليه يفيد أنّ الموتى يستجيبون أيضاً مع الذين يسمعون وليس المعنى كذلك ، بل المعنى أنّ موتى القلوب وهم المنكرون للبعث الجاحدون لليوم الآخر وما فيه من نعيم وعذاب لا يجيبون داعي الإيمان ، ولا يسمعون له سماع انقياد وقبول ، وسيبعثهم الله يوم القيامة ثم يجازيهم على كفرهم جزاءً وفاقاً ، وعلى هذا يتعين الوقف على ﴿ يَسْمَعُونَ ﴾ ثم يبدأ بقوله ﴿ وَالْمَوْتَى ... ﴾ ؛ لأنّ الواو فيه للاستئناف والجملة بعدها مستأنفة لبيان حال الكفار وجزائهم في الآخرة .

ويلاحظ على تقسيم أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) أنه اختلف عن تقسيم ابن

الأنباري (ت ٣٢٨هـ) من جهتين :

**الأولى:** أنه زاد قسمًا على تقسيم ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، وهذا القسم هو الكافي الجائز، ونحن إذا حاولنا إلحاق هذا القسم بأقسام ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) نجد أن أقرب الأقسام إليه هو الأول؛ لأنه عنده ما يحسن الوقف عليه والابتداء بما بعده، فهذا التعريف يشمل القسم الأول والثاني في تقسيم الداني (ت ٤٤٤هـ)، وإنما الفرق عند الداني (ت ٤٤٤هـ) أن الكافي الجائز يتعلق بما قبله من جهة المعنى لا اللفظ، ولكن هذا الوصف لا يؤثر في الحقيقة المرادة من دراسة الوقف، وهي بكل وضوح جواز الوقف على الموضع المعين، فإذا حكمنا بذلك فلا إشكال في تسمية الأول تام والثاني كافي، ولذلك فإن مرجع التقسيم عند الداني (ت ٤٤٤هـ) لا يختلف حقيقة عن تقسيم ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) من حيث المراد والغاية من معرفة الوقف.

**الثانية:** أن الداني (ت ٤٤٤هـ) وضع تعريفاً للقسم الأخير من الوقف، وهو الوقف القبيح، بينما اكتفى ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) بوضع قيود سلبية له كما بينا، ولكن مع التدقيق في تعريف الداني (ت ٤٤٤هـ) للوقف القبيح نجد أن تعريفه يحتاج إلى مزيد بيان إذ يرد عليه تساؤلٌ بدهي، وهو ما المراد بقوله: «الذي لا يعرف المراد منه»، فحقيقة الأمر أن الداني (ت ٤٤٤هـ) لم يضيف في هذا التعريف ما يسهل تصور الوقف القبيح عند القارئ، وهو في إجابته على هذا السؤال سيكون أمام أمرين إما أن يضع له تعريفاً شافياً غير ذلك، أم أنه سيجيب بأن الوقف القبيح ما لم يكن تاماً أو كافياً أو حسناً، وهو عودة لتعريف ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ).

## ثالثاً: تقسيم السجاوندي (ت ٥٦٠هـ):

وقسّمه إلى خمسة أقسام: لازم، ومطلق، وجائز، ومحوز لوجه، ومرخص ضرورة، وما لا يوقف عليه<sup>(٥٥)</sup>.

وعرّف اللازم بأنه ما لو وصل طرفاه غير المراد وشنع معنى الكلام، ومثّل له بقوله تعالى: ﴿وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة/٨] فإنه لو وصل بقوله: ﴿يُخَدِّعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة/٩] صار الخداع صفة للمؤمنين، وهو ممتنع قطعاً.

وعرّف المطلق بأنه: ما يحسن الابتداء بما بعده، ومثّل له بقوله: ﴿اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيْهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ والبداية بعده بقوله: ﴿وَيَهْدِي إِلَيْهِ مَنْ يُنِيبُ﴾ [الشورى/١٣].

وعرّف الجائز بأنه: ما يجوز فيه الوصل والوقف لتجاذب الموجبين من الطرفين، ومثاله الوقف على قوله: ﴿وَمَا أُنزِلَ مِنْ قَبْلِكَ﴾ والبداية بقوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾ [البقرة/٤]. وموجب الوصل هنا أن واو العطف تقتضي الوصل، وموجب الوقف تقديم المفعول على الفعل في قوله: ﴿وَبِالْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ﴾. فإذا تنازع الموجبان، جاز الوقف.

والمجوز لوجه عنده مثل قوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالْآخِرَةِ﴾ والبداية بعده بقوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُمْ الْعَذَابُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة/٨٦]. قال: لأن الفاء في قوله: ﴿فَلَا يُخَفَّفُ﴾ لتعقيب يتضمن معنى الجواب والجزاء، وذلك يوجب الوصل، إلا أن نظم الفعل على الاستئناف يرى للفصل وجهاً.

(٥٥) علل الوقوف للسجاوندي ٨/١ و ٦٨.

وأخيراً عرّف المرخص ضرورة بأنه ما لا يستغني ما بعده عما قبله، لكن يرخص الوقف لضرورة انقطاع النفس، ولا يلزمه الوصل؛ لأن ما بعده جملة مفهومة.

ونلاحظ على تقسيم السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) اختلافه عن سابقه في أمور مهمة:

**أولها:** أنه استحدث قسمًا جديدًا خاصًا بالوقف اللازم، وهو الذي يجب على الفارئ الوقف عليه، فهذا النوع من الوقف لم يذكره كلٌّ من ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) أو الداني (ت ٤٤٤هـ)، وهو في الحقيقة نوع مهم جدير بالذكر في أقسام الوقف. **ثانيها:** أن السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) لم يول اهتماماً كبيراً لمسألة الابتداء بما بعد الوقف، ولذلك نجده لم يذكر في أقسامه الخمسة قسمًا يحسن الوقوف عليه ولكن لا يحسن الابتداء بما بعده، وهو ما يعادل الوقف الحسن عند ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ)، أو الوقف الصالح عند أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ).

**ثالثها:** أن السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) لم يضع في أقسامه الخمسة قسمًا يوازي الوقف القبيح عند ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ) أو الداني (ت ٤٤٤هـ)، وإنما بدأ في الكلام بعد ذكر الأقسام الخمسة على ما لا يجوز الوقف عليه، وذكر بعض الأمثلة لذلك منها الوقوف بين الشرط وجزائه أو بين البدل ومبدله، وهذا المسلك يدل على أنه \_ رحمه الله \_ اعتبر هذا القسم ليس من أقسام الوقف أصلاً، وإنما هو خارج عنها؛ لأن أقسام الوقف تدل على مراتب الوقف لا على ما لا يجوز الوقف عليه، وهو لا يتجاوز أن يكون خلافاً في الاصطلاح.

**رابعها:** أنه زاد في تفصيله للأقسام، ويظهر ذلك في إفراده قسمًا للجائز، وقسمًا للمجوز بوجه، وكلاهما عند التحقيق جائز الوقف عليه، ولكن الفرق بينهما أن

المجوز لوجه يترجح فيه الوصل على الوقف، ولذلك أفرد له قسماً خاصاً. وهذا التدقيق لم يأت به من سبقوه، لا سيما أنه غير مؤثر كما ذكرنا قبل ذلك في جواز الوقف من عدمه والذي هو أهم نتائج التقسيم.

**خامسها:** أن القسم الخامس عنده بالغ فيه في الفرض والتنظير، وذلك أنه افترض أن القارئ توقّف اضطراراً لانقطاع نفسه، ولكن وقوفه هذا صادف محلاً يجوز له الوقف عليه والابتداء بما بعده، وهذا فرض بعيد، وحقه أن يكون ضمن قسم المطلق عنده؛ لأن الوقف الاضطراري بسبب انقطاع النفس لا حكم له لأنه ليس باختيارى، فلا يضر أن يكون وقوفه صادف محلاً صالحاً أم لا، بل يجب أن يكون الحكم لغير الوقف الاضطراري.

#### رابعاً: تقسيم الأشموني:

وقسم الوقف إلى خمسة أقسام: التام، والكافي، والحسن، والقييح، والمتردد. فالتام عنده: ما لم يتصل ما بعده بما قبله لفظاً ولا معنى.

والكافي أن يتصل ما بعده بما قبله معنى لا لفظاً.

والحسن: أن يتصل ما قبله بما بعده لفظاً لا معنى.

والقييح: أن يتصل ما قبله بما بعده لفظاً ومعنى.

والمتردد: هو ما يجوز أن يلحق بأحد الأقسام الأربعة نظراً للاختلاف بين

العلماء في تفسير الآية أو إعرابها أو قراءتها<sup>(٥٦)</sup>.

والملاحظ على تقسيم الأشموني أنه ابتداءً انتقد كل التقسيمات السابقة عليه

فقال: «والناس في اصطلاح مراتبه مختلفون كل واحد له اصطلاح، وذلك شائع لما

(٥٦) منار الهدى في الوقف والابتداء، للأشموني، (ص ٢٥، ٢٦).

اشتهر أنه لا مشاحة في الاصطلاح، بل يسوغ لكل أحد أن يصطلح على ما شاء كما صرح بذلك صدر الشريعة وناهيك به<sup>(٥٧)</sup>.

قال ابن الأنباري (ت ٣٢٨هـ): «مراتبه ثلاثة: تام، وحسن، وقبيح. وقال غيرهما أربعة: تام مختار، وكاف جائز، وحسن مفهوم، وقبيح متروك». وقال السجاوندي (ت ٥٦٠هـ) خمسة: «لازم، ومطلق، وجائز، ومجوز لوجه، ومرخص ضرورة.

وقال غيره ثمانية: تام، وشبيه، وناقص، وشبيه، وحسن، وشبيه، وقبيح، وشبيه، وجميع ما ذكره من مراتبه غير منضبط ولا منحصر، لاختلاف المفسرين والمعربين؛ لأنه سيأتي أن الوقف يكون تاماً على تفسير وإعراب وقراءة، غير تام على آخر إذ الوقف تابع للمعنى<sup>(٥٨)</sup>.

ولكن مع هذا الانتقاد، فإننا نجد أن تقسيم الأشموني لا يخرج في الحقيقة عن تقسيم أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ)، أو أن الخلاف بينهما طفيف غير مؤثر، وبيان ذلك أن الأشموني اتفق مع الداني (ت ٤٤٤هـ) في التام والكافي والقبيح، وتبقى الحسن فجعل الداني (ت ٤٤٤هـ) في هذا القسم أن ما بعد الوقف متعلق بما قبله من جهة اللفظ والمعنى، ولذلك لا يحسن الابتداء به، وجعله الأشموني متعلقاً بما قبله من جهة اللفظ لا المعنى، ولكن الأشموني لم يحكم على الابتداء بما بعده، ومعلوم أن الأفضل في حالة اتصال ما قبل الوقف بما بعده من جهة اللفظ الرجوع في القراءة لما قبله، فلا يحسن البداية بما بعده ولو اتصل بما قبله باللفظ فقط، فيتحصل أن مؤداهما واحد.

(٥٧) منار الهدى في الوقف والابتداء، للأشموني، (ص ٨).

(٥٨) المرجع السابق، (ص ٢٦).

أما القسم الأخير الذي ذكره الأشموني، وهو المتردد، فلا معنى لذكره؛ لأن المتردد يجب أن يكون داخلاً في أحد الأقسام الأربعة، فيختلف باختلاف تفسير العالم أو إعرابه، فإذا تبنى العالم إعراباً معيناً لآية معينة، اقتضى ذلك حكمه على الوقف بحكم لا يخرج عن الأقسام الأربعة على تقسيم الأشموني، فهو لن يحكم على هذا الوقف بالتردد؛ لأنه بالفعل له رأي محدد فيه، فظهر من ذلك أنه لا خلاف بين تقسيم الأشموني وأبي عمر الداني (ت ٤٤٤هـ).

ذلك فإن الإمام ابن الجزري (ت ٨٣٣هـ) قَسَمَ الوقف إلى أربعة أقسام تضمنت الأربعة الأولى عند الأشموني ولم يذكر القسم الخامس، فقال: «يعني أن الكلام إما أن يتم أولاً؛ فإن تم، فلا يخلو إما ألا يكون له تعلق بما بعده لا لفظاً ولا معنى أو يكون له تعلق، والأول الوقف المصطلح عليه بالتام فيوقف عليه ويتبدأ بما بعده، وإن كان له تعلق، فلا يخلو إما أن يكون تعلقه من جهة المعنى أو من جهة اللفظ؛ فالأول الوقف المصطلح عليه بالكافي، وهو كالتام في جواز الوقف عليه والابتداء بما بعده، وإن كان متعلقاً من جهة اللفظ، فهو الوقف المصطلح عليه بالحسن، فيجوز الوقف عليه لتمامه ولا يجوز الابتداء بما بعده لتعلقه بما قبله لفظاً ومعنى، إلا أن يكون رأس آية فإنه يجوز في اختيار الأكثر لمجيئه عن النبي - صلى الله عليه وسلم - وبقي القسم الثاني من التقسيم الأول وهو ألا يتم الكلام عليه، فهو الوقف القبيح في مصطلحهم لا يجوز الوقف عليه ولا الابتداء بما بعده»<sup>(٥٩)</sup>.

وبعد ذكر هذه الأقسام تظهر لنا قوة تقسيم الإمام أبي عمرو الداني (ت ٤٤٤هـ) والذي يعد مقارباً جداً لتقسيم ابن الجزري؛ وذلك لأنه اعتمد على الحصر من خلال أوصاف يسهل ضبطها، فقيامه على تعلق ما بعد الوقف بما قبله، هو في الحقيقة وصف

(٥٩) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (ص ٤٠).

دقيقاً يمكن ضبطه، وفي نفس الوقت وصفٌ يتيح الحصر بما يضمن عدم خروج أي موضع في الكتاب العزيز عنه، ولكن ينقص هذا التقسيم شيءٌ واحدٌ وهو أنه لم يضع قسماً للوقف اللازم الذي ذكره السجاوندي (ت ٥٦٠هـ)، فإذا أضفنا هذا القسم إلى تقسيم الداني (ت ٤٤٤هـ) كانت على الأرجح هي الأفضل بين أقسام الوقف المتعددة.

### المبحث الثاني: صلة الوقف القرآني بالعلوم الأخرى

معلوم أن موضوع علم الوقف هو آيات وكلمات القرآن الكريم، وإذا كان هذا الكتاب العظيم هو المصدر الأول للتشريع عند الفقهاء، والمرجع الأول في الاستدلال عند علماء أصول الدين والعقائد، ومورد الاحتجاج الأول عند النحويين والبلاغيين، كان لا بُدَّ من تأثير علم الوقف بهذه العلوم، واتصاله بها، فكل هذه العلوم تؤثر تأثيراً ظاهراً في الحكم على الوقف في موضع معين بالجواز أو المنع أو الإلزام، حتى قيل: «لا يقوم بالتمام في الوقف إلا نحوي عالم بالقراءات عالم بالتفسير والقصص وتلخيص بعضها من بعض عالم باللغة التي نزل بها القرآن»<sup>(٦٠)</sup>.

وإذا حاولنا الاستدلال على تأثير هذه العلوم وصلتها بعلم الوقف سنجد مئات الأمثلة التي تؤكد هذه الصلة الوثيقة، وسأكتفي هنا بذكر بعض الأمثلة يوضح مدى تأثير كل علم من هذه العلوم في علم الوقف.

#### أولاً: الوقف القرآني وأثره في «العقيدة»

ومن الأمثلة الشاهدة على اتصاله وتأثيره في علم الوقف، الوقف على:

(٦٠) القطع والانتفاف، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، (ص ١٨)،، والبرهان في علوم القرآن

١ - قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [القصص/٦٨]. فإن أهل العلم ذكروا أنَّ الوقف هنا يُبينُ مذهب أهل السنة من مذهب المعتزلة، وبيان ذلك أنَّ القارئ إذا وقف على قوله: ﴿وَيَخْتَارُ﴾ فقد أثبت لله - عزَّ وجل - مطلق الخلق والاختيار بدون قيد، فيخلق ما يشاء ويختار ما يريد، ويبدأ بعدها بقوله: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ [القصص/٦٨]. أمَّا إذا وقف القارئ عند قوله: ﴿مَا يَشَاءُ﴾ فإنه يكون قد أثبت لله - عزَّ وجل - مطلق الخلق بلا قيد، ويبدأ بعدها بقوله: ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾ فيثبت به أن الله - عزَّ وجل - لا يختار للعبد إلا ما هو خير له، ولا يختار له شراً على أصل مذهبهم في أن الشرَّ لا يُنسب إلى الله عزَّ وجل<sup>(٦١)</sup>.

فالاختيار لله عزَّ وجل، لا كما يشاء الناس؛ لأنَّه أعلم من الذي يصلح لها، أي: وربُّك يخلق ما يشاء من خلقه ويختار منهم من يشاء لطاعته، ولنبوته، وأنصار دينه، وعلى هذا التأويل: يحسن الوقف على ﴿وَيَخْتَارُ﴾<sup>(٦٢)</sup> هذا قولٌ والقول الآخر: أن الاختيار يكون في الذي كان لهم فيه الخيرة، وتكون (ما) في موضع نصب بـ(يختار)، وعلى هذا التأويل: يكون الوقف عند قوله: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ﴾ ثم يقول ﴿وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ﴾<sup>(٦٣)</sup>

(٦١) النكت في القرآن الكريم، لأبي الحسن القيرواني، تحقيق: عبد الله الطويل، (ص ٣٧٨)، ومنار الهدى، للأشموني، (ص ١٢).

(٦٢) تفسير القرآن العظيم ٢٥١/٦، القطع والائتناف (ص ٣٩٠)، المكنفى (ص ٤٣٩).

(٦٣) تفسير جامع البيان (٢١٢/٦)، المكنفى (ص ٤٣٩).

قال أبو الحسن الشاذلي<sup>(٦٤)</sup>: فِرَّ من مختاراتك كلّها إلى الله تعالى فإنّ من اختار شيئاً لا يدري أيصل إليه أم لا ؟ وإذا وصل إليه فلا يدري أيوم له ذلك أم لا ؟ وإذا دام إلى آخر عمره فلا يدري أفیه خير أم لا ؟ فالخيرة فيما اختاره الله تعالى .  
والوقف على (وَيَحْتَار) وهو مذهب أهل السنة، وترك الوقف عليه مذهب المعتزلة، والطبري من أهل السنة منع أن تكون (ما) نافية قال: لثلا يكون المعنى أنّه لم تكن لهم الخيرة فيما مضى وهي لهم فيما يستقبل وهذا الذي قاله ابن جرير مروياً عن ابن عباس، وليس بوقف إنّ جعلت (ما) موصولة في محل نصب والعائد محذوف أي ما كان لهم الخيرة فيه ويكون (وَيَحْتَار) عاملاً فيها وكذا إن جعلت مصدرية أي يختار اختيارهم<sup>(٦٥)</sup>.

قال ابن القيم بعد أن ذكر رأي العلماء في الآية: وأصحُّ القولين أن الوقف التام على قوله: ( وَيَحْتَار ) ويكون ( مَا كَانَ لَهُمُ الْخَيْرُ ) نفيّاً، أي: ليس هذا الاختيار إليهم، بل هو إلى الخالق وحده، فكما أنه المنفرد بالخلق، فهو المنفرد بالاختيار منه، فليس لأحد أن يخلق، ولا أن يختار سواه، فإنه سبحانه أعلم بمواقع اختياره، ومَحَالٌّ رضاه، وما يصلح للاختيار مما لا يصلح له، وغيره لا يُشاركه في ذلك بوجه.

(٦٤) هو: أبو الحسن علي بن عبد الله بن عبد الجبار الشاذلي المغربي، الزاهد، الصوفي إليه تنتسب الطريقة الشاذلية، سكن الإسكندرية، ولد ٥٧١هـ بقبيلة الأحماس الغمارية، تفقّه وتصوف في تونس، وسكن مدينة شاذلة التونسية ونُسب إليها، وتوفي الشاذلي بوادي حميرة بصحراء عيذاب متوجّهاً إلى بيت الله الحرام في أوائل ذي القعدة ٦٥٦هـ. ينظر: الأعلام للزركلي (١٠١/٤).

(٦٥) منار الهدى، للأشموقي، (ص ٥٨٧).

وذهب بعض من لا تحقيق عنده، ولا تحصيل إلى أنّ (مَا) في قوله تعالى: ﴿مَا كَانَتْ لَهُمْ الْخَيْرَةُ﴾ موصولة، وهي مفعول (وَيَخْتَارُ) أي: ويختار الذي لهم الخيرة، وهذا باطل<sup>(٦٦)</sup>.

**الراجع في المسألة:** وهو أن تكون ( ما ) نافية، وهو قول جمهور المفسرين والقراء، واختيار عموم المصاحف حيث أشارت بالرمز (قلي). أي: ليس هذا الاختيار إليهم، بل إلى الخالق وحده، فكما أنه سبحانه المنفرد بالخلق، فهو المنفرد بالاختيار فلا شك أنه ليس لأحد أن يخلق، ولا أن يختار سوى الله عز وجل؛ لأنه المنفرد بذلك لا يشاركه في ذلك أحد من الخلق.

٢- ومنها أيضاً قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ [البقرة/٢٦]؛ لأنه يوهم أن الله - عز وجل لا يستحي مطلقاً، والمراد غير ذلك بنصوص القرآن والسنة، فصفة الحياء ثابتة للمولى - سبحانه وتعالى - بالعديد من الآيات والأخبار.

فمنها من الكتاب ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَسْتَحْيِي﴾ أَنْ يَضْرِبَ مَثَلًا مَّا بَعُوضَةً فَمَا فَوْقَهَا ﴿ [البقرة: ٢٦].

وقوله تعالى ﴿وَاللَّهُ لَا يَسْتَحْيِي﴾ مِنْ الْحَقِّ ﴿ [الأحزاب: ٥٣].:

ومن السنة:

عن سلمان الفارسي قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: " إِنْ رَبِّكُمْ كَرِيمٌ يَسْتَحْيِي مِنْ عَبْدِهِ إِذَا رَفَعَ إِلَيْهِ يَدَهُ يَدْعُوهُ أَنْ يَرُدَّهُمَا إِلَيْهِ صَفْرًا " يَعْنِي لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ<sup>(٦٧)</sup>.

(٦٦) زاد المعاد في هدي خير العباد ١/ ٣٩ .

وَفِي لَفْظٍ آخَرَ : " إِنْ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ حَيٌّ كَرِيمٌ ، يَسْتَحِي إِذَا رَفَعَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ  
يَرُدَّهُمَا صَفْرًا حَتَّى يَضَعَ فِيهِمَا خَيْرًا."

وَعَنْ أَبِي وَاقِدِ اللَّيْثِيِّ<sup>(٦٨)</sup> ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَيْنَمَا هُوَ  
جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ وَالنَّاسُ مَعَهُ أَقْبَلَ ثَلَاثَةَ نَفَرٍ فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَذَهَبَ وَاحِدٌ ، قَالَ : فَوْقًا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ،  
فَأَمَّا أَحَدُهُمَا فَرَأَى فَرْجَةَ فِي الْحَلْقَةِ فَجَلَسَ فِيهَا ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ ، وَأَمَّا  
الثَّلَاثُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا ، فَلَمَّا فَرَّغَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : " أَلَا أَخْبِرُكَ عَنْ  
ثَلَاثَةِ نَفَرٍ ، أَمَّا أَحَدُهُمْ فَأَوَى إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَوَاهُ اللَّهُ ، وَأَمَّا  
الْآخَرُ فَاسْتَحْيَا اللَّهَ فَاسْتَحْيَا اللَّهَ مِنْهُ ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَأَعْرَضَ فَأَعْرَضَ اللَّهُ عَنْهُ<sup>(٦٩)</sup> ."  
اعلم أنه غير ممتنع وصف الله تعالى بالحياء ، لا على معنى ما يوصف به المخلوقين  
من الحياء الذي هو انقباض وتغير وتجمع وخجل ، لاستحالة كونه جسمًا متغيرًا تحله  
الحوادث لكن نطلق هذه الصفة كما أطلقنا وصفه سبحانه بالإرادة وإن خالفت إرادة

(٦٧) أخرجه الترمذي في سننه في كتاب الدعاء برقم (٣٥٥٦)، وأبو داود في سننه في كتاب الصلاة برقم  
(١٤٨٨)، وابن ماجه برقم (٣٨٥٦)، والحاكم في المستدرک في کتاب الدعاء برقم (١٨٣١)، جميعهم من  
طريق جعفر بن میمون عن أبي عثمان النهدي عن سلمان مرفوعاً .

قال الترمذي حسن غريب، وصححه الحاكم ووافقه الذهبي، وأيضاً صححه ابن حجر في الفتح (١٤٣/١١).

(٦٨) هو: الحارث بن عوف بن أسيد بن جابر بن عوييرة بن عبد مناف بن شجع بن عامر [اختلف في اسمه،  
فقيل: الحارث بن عوف. وقيل: عوف بن الحارث. وقيل: الحارث بن مالك]. قيل: إنه شهد بدرًا. وقيل: لم  
يشهدها. وكان معه لواء بني ضمرة وبني ليث وبني سعد بن بكر بن عبد مناة يوم الفتح. وقيل: إنه من مسلمة  
الفتح. والصحيح أنه شهد الفتح مسلماً. يعد في أهل المدينة، وشهد اليرموك بالشام، وجاور بمكة سنة، ومات  
بها، ودفن في مقبرة المهاجرين بفتح سنة ثمان وستين، وهو ابن خمس وسبعين سنة. وقيل: خمس وثمانين سنة ينظر:  
الإصابة في تمييز الصحابة (٧٧/١٣)، سير أعلام النبلاء (٥٧٥/٢).

(٦٩) أخرجه مسلم في صحيحه كتاب السلام باب الجلوس في المجلس رقم الحديث (٢١٧٦).

المخلوقين؛ لأنَّ إرادته تقتضي وجوب المراد، وإرادتنا لا تقتضي وجوبه، وكذلك علمه يقتضي العلم بالمعدوم والموجود خلاف علمنا، وكذلك رؤيته لا تقتضي وجوده في جهة، خلاف رؤية بعضنا؛ لأنَّه لو لم يوصف بالحياء جاز أن يوصف بضده وهو الفحة، ولما لم يوصف بضده جاز أن يوصف به، ألا ترى أننا وصفناه بالعلم والقدرة والكلام؛ لأنَّ في نفيها إثبات أصدادها، وذلك مستحيل عليه.

قال الشيخ ابن عثيمين في شرحه لحديث أبي واقد الليثي: (في هذا الحديث إثبات الحياء لله \_ عزَّ وجلَّ \_ ولكنه ليس كحياء المخلوقين، بل هو حياء الكمال يليق بالله عزَّ وجلَّ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم: (إن الله حيي كريم) وقال الله تعالى وَاللَّهُ: (لَا يَسْتَحِيءُ مِنَ الْحَقِّ)) والله سبحانه وتعالى يوصف بهذه الصفة لكن ليس مثل المخلوقين" (٧٠)

قال ابن الجزري في سياق الحديث عن الوقف القبيح: «وأقبح من هذا ما يُحيل المعنى ويؤدي إلى ما لا يليق والعياذ بالله تعالى نحو الوقف على إن الله لا يستحيي» (٧١).

٣. ومنها قوله تعالى: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ [النساء/١١٨]. فالوقف عليه من الوقف القبيح؛ لأنه يوهم أن قوله: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ من خطاب الله للشيطان، وإنما هو من قول الشيطان مخاطباً الله تعالى، فيجب أن يكون الوقف على قوله تعالى: ﴿لَعَنَهُ اللَّهُ﴾، ثم الابتداء بقوله: ﴿وَقَالَ لَأَتَّخِذَنَّ مِنْ عِبَادِكَ نَصِيبًا مَّفْرُوضًا﴾ لنسبة هذا القول إلى الشيطان، وإلا لزم منه قول يكفر به صاحبه لو اعتقد أن هذا خطاب من الله للشيطان.

(٧٠) شرح رياض الصالحين (٥/٥٣٥).

(٧١) النشر في القراءات العشر، لابن الجزري، (١/٢٢٩).

قال الرازي<sup>(٧٢)</sup>: «معنى الآية: أن الشيطان لعنه الله قال عند ذلك: لأتخذن من عبادك حظاً مقدراً معيناً وهم الذين يتبعون خطواته ويقبلون وساوسه»<sup>(٧٣)</sup>.

٤- ومنها قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ وَيَعْلَمُ مَا تَكْسِبُونَ ﴾ [الأنعام/٣]. فقد عدَّ البعض أن الوقف على قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ من الوقف القبيح، وعللوا ذلك بأنه مذهب المجسمة؛ لأن الوقف يقتضي تمييز المولى سبحانه وتعالى في السموات، والتحيز ممتنع عليه، فكان الوقف على هذا الموضع محل باعتقاد المسلم الصحيح.

قال الزركشي<sup>(٧٤)</sup> (٧٩٤هـ): «وقيل: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ ﴾ جملة تامة ﴿ وَفِي الْأَرْضِ يَعْلَمُ ﴾ كلام آخر وهذا قول المجسمة»<sup>(٧٥)</sup>.

قلت: ليس كما ذكره بأنه مذهب المجسمة بل هو مذهب أهل السنة والجماعة كما سأبينه.

قلت: اختلف أهل التأويل في معنى قوله: ﴿ وَهُوَ اللَّهُ فِي السَّمَوَاتِ وَفِي الْأَرْضِ ﴾ على أربعة أقوال:

(٧٢) هو: فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين القرشي الرازي ت: ٦٠٦هـ، انتشرت مؤلفاته في البلاد شرقاً وغرباً، وكان يتوقد الذكاء، وقد في تواليفه بلايا وعظائم وسحر وإنخراف عن السنة. والله يعفو عنه. فإنه توفي على طريقة حميدة والله يتولى السرائر. ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي (٥٠٠/٢١)، طبقات المفسرين للدوادري (٢١٥/٠٢).

(٧٣) مفاتيح الغيب، للإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين الرازي، المطبعة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٣٥٧هـ، ١٩٣٨م، (٢٢٢/١١).

(٧٤) هو: محمد بن عبدالله بن بهادر بدر الدين الزركشي الشافعي، مولده سنة ٧٤٥هـ، أخذ عن الإسوي ومغلطاي والبلقيني، كان فقيهاً أصولياً مفسراً له مؤلفات عدة، توفي سنة ٧٩٤هـ. ينظر: طبقات المفسرين للدوادري (١٦٢/٢).

(٧٥) البرهان في علوم القرآن، للزركشي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، (٨٣/٢).

**القول الأول:** أن المعنى: وهو الإله المعبود في السماوات والأرض؛ لأنه هو المعبود وحده بحق في الأرض والسما، ويشهد له قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزخرف: ٨٤]، وعلى هذا فجملة [يَعْلَمُ] حال، أو خبر.

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على [الأرض] أو يبدأ بـ [يَعْلَمُ سِرِّكُمْ ...] (٧٦)  
**القول الثاني:** أن المعنى: وهو الله يعلم سركم في السماوات وفي الأرض، ويبين هذا القول ويشهد له قوله تعالى: ﴿ يَعْلَمُ السِّرَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا ﴾ الآية [الفرقان: ٦]، باعتبار أن قوله: ﴿ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ يتعلق بقوله: يَعْلَمُ سِرِّكُمْ.

قال الإمام الداني: وقيل المعنى: وهو المعبود في السماوات والأرض، وقال زكريا الأنصاري<sup>(٧٧)</sup>: الوقف حسن، وقال الأشموني: حسن على هذا التوجيه. (٧٨).

(٧٦) هو قول القرطبي، وابن كثير، والشنقيطي، وابن الأباري، وغيرهم ينظر: الجامع لأحكام القرآن، (٦/٣٩٠)، تفسير القرآن العظيم: (٣/٢٤٠). أضواء البيان (٤/٧).

(٧٧) هو: زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري السنيكي هو قاضي، محدث، فقيه، ومفسر شافعي. ولد سنة ٨٢٣هـ في بلدة سُنَيْكَة شرقي مصر. من مصنفاته المطبوعة فتح الرحمن في التفسير، الدقائق المحكمة في القراءات، تحفة الباري على صحيح البخاري في الحديث، وتنقيح تحرير اللباب في الفقه، وغيرها من المصنفات والمخطوطات. توفي سنة ٩٢٦هـ. ينظر: الضوء اللامع للسخاوي (٣/٢٤٣-٢٤٩)، شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي (١٠/١٨٦-١٨٨).

(٧٨) ينظر: المكتفى (ص ٢٧٣، ومنار الهدى (ص ٢٦٥).

**القول الثالث:** أن المعنى: هو الله الذي هو في السماوات وفي الأرض يعلم سركم وجهركم في الأرض، فهو - مستوٍ على عرشه فوق جميع خلقه، مع أنه يعلم سرَّ أهل الأرض وجهركم لا يخفى عليه شيء من ذلك، ويشهد له قوله تعالى: ﴿ءَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخِفَّ بِكُمْ الْأَرْضَ إِذَا هِيَ تُمْورٌ ﴿١٦﴾ أَمْ أَمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يُرْسِلَ عَلَيْكُمْ حَاصِبًا فَسَتَعْمَوْنَ كَيْفَ نَذِيرِ﴾ الآية [الملك: ١٦، ١٧]، وقوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، مع قوله: ﴿وَهُوَ مَعَكُمْ أَيْنَ مَا كُنْتُمْ﴾ [الحديد: ٤] (٧٩).

وعلى هذا التأويل: يكون الوقف على [فِي السَّمَوَاتِ] وابتداءً { وَفِي الْأَرْضِ } يَعْلَمُ سِرَّكُمْ وَجَهْرَكُمْ ﴿٨٠﴾

**القول الرابع:** أن المعنى على التقديم والتأخير: أي [وهو الله يعلم سرَّكم وجهركم في السماوات والأرض] وهو قول ابن عباس، . وعلى هذا التأويل: فالتمام على آخر الآية. (٨١)

### الراجع في المسألة:

الراجع القول الأول، وهو قول جمهور المفسرين، مع احتمالية الأوجه الأخرى فكل وجه مصدق وشاهد من القرآن الكريم كما ذكرت سابقاً، قال شيخ الإسلام بن تيمية: فَسَّرَهُ أَئِمَّةُ الْعِلْمِ كَالْإِمَامِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ الْمَعْبُودُ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ (٨٢).

(٧٩) ينظر: جامع البيان للطبري (٢٦١/١١)، أضواء البيان للشنقيطي (٤/٧).

(٨٠) قال أبي: وقف كاف . القطع والانتفاف (ص ٣٠٣).

(٨١) وهو قول ابن الأنباري، أخرجه ابن الجوزي في زاد المسير (٤/٣)، وقال الإمام الداني والتمام عندي آخر الآية، المكتفى (ص. ٢٧٣).

(٨٢) الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان لابن تيمية (ص ٢٤٤).

قال ابن كثير: أصح الأقوال أنه المدعو الله في السموات وفي الأرض، أي: يعبده ويوحده ويقر له بالإلهية من في السموات ومن في الأرض، ويسمونه الله، ويدعونه رَغَبًا ورَهَبًا، إلا من كفر من الجن والإنس<sup>(٨٣)</sup>

٥- ومنها قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾

[آل عمران: ١٨١].

فمنع القراء الوقف على قوله تعالى: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾؛ لأن الوقف عليه يؤدي إلى الابتداء بقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ وهو غير سائغ لفساد معناه.

قال الأشموني: ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا﴾ ليس بوقف لقبح الابتداء بما بعده. ويوهم الوقوع في محذور، وإن اعتقد المعنى كفر، سواء وقف أم لا، وإن اعتقد حكايته عن قائله غير معتقد معناه فلا يكفر؛ لأن حاكي الكفر لا يكفر، ووصله بما بعده أسلم، وينبغي أن يخفض بها صوته حذرا من التشبيه بالكفر<sup>(٨٤)</sup>.

٦- ومنها: قوله تعالى: ﴿وَقَوْلِهِمْ إِنَّا قَتَلْنَا الْمَسِيحَ عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ رَسُولَ اللَّهِ﴾

[النساء: ١٥٧].

فالوقف هنا وقف قبيح غير جائز؛ لأنه موهم أن اليهود آمنوا بأن المسيح رسول الله؛ ومعلوم أنهم كفروا بذلك، كما قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ بَنِي إِسْرَائِيلَ إِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيَّ مِنَ التَّوْرَةِ وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُضِيِّنٌ﴾ [الصف: ١٦].

(٨٣) تفسير القرآن العظيم لابن كثير: (٢٤٠/٣).

(٨٤) منار الهدى، للأشموني (ص ١٩٨).

وعلى ذلك يجب أن يكون الوقف على قوله: { عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ } ثم يبدأ بقوله: { رَسُولُ اللَّهِ } ويكون التقدير أعني رسول الله<sup>(٨٥)</sup>.

٧- ومنها قوله تعالى: ﴿ فَتَوَلَّ عَنْهُمْ يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ ﴾

[القمر: ٦].

الوقف اللازم على (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ) وهذه الجملة لا محل لها من الإعراب، وهي معطوفة على استئناف مقدر، أي: تنبّه لهذا فتولّ، أو هي تفرّيع على جملة (فَمَا تَغْنِ التُّذْرُ) أي: أعرض عن مجادلتهم، فإنهم لا تفيدهم النذر.<sup>(٨٦)</sup>

قال الأشموني: (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ) تامّ، عند أبي حاتم، ولا يجوز وصله؛ لأنه لو وصل بما بعده صار يوم يدع ظرفاً للتولي عنهم، وليس كذلك بل هو ظرف يخرجون، والمعنى عندهم على التقديم والتأخير، أي: يخرجون من الأحداث، يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ فإذا كان كذلك فالتامّ (فَتَوَلَّ عَنْهُمْ)؛ لأن الظرف إذا تعلق بشيء قبله لم يوقف على ما قبله، فلا يوقف على (شَيْءٍ نُّكْرٍ) وكذا: لا يوقف على (أَبْصَرُهُمْ) لأن خاشعاً أو خُشِعاً<sup>(٨٧)</sup> منصوب على الحال من الضمير في يخرجون، أي: يخرجون خشعاً أبصارهم يوم يدع الداع<sup>(٨٨)</sup>.

(٨٥) غرائب التفسير وعجائب التأويل، محمود بن حمزة بن نصر الكرماني، تحقيق شمران العجلي، (١/١١٣)، وتفسير الراغب الأصبهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد الأصبهاني، تحقيق هند سردار، كلية الدعوة وأصول الدين، جامعة أم القرى، (٤/٢١٩).

(٨٦) انظر: وقوف القرآن وأثرها في التفسير . د: مساعد الطيار (ص ٣٣٤).

(٨٧) قرأ حمزة و الكسائي وأبو عمرو من السبعة ويعقوب وخلف العاشر ( خاشعاً ) والباقون ( خُشِعاً ) .

قال الشاطبي: ..... خشعاً خاشعاً شفا حميداً ..... حرز الأماني رقم البيت (١٠٥١).

وقال ابن الجزري: وخاشعاً في خُشِعاً شفاً حما ... طيبة النشر ص(١٠٨).

(٨٨) منار الهدى في الوقف والابتداء، الأشموني (ص ٧٥١).

## ثانيا: الوقف القرآني وعلم الفقه:

للووقف تأثير في علم الفقه لا يمكن تجاهله وقد ذكر العلماء أمثلة كثيرة نقتصر منها على ثلاثة منها. فمن ذلك : شهادة القاذف.

١ - ومثاله في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ شَهَدَاءَ فَأَجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً وَلَا تَقْبَلُوا لَهُمْ شَهَادَةً أَبَدًا وَأُولَئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ ﴿٤﴾ إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النور/ ٤ ، ٥].

وبيان تأثير علم الفقه على الوقف في هذه الآية، أن من ذهب من الفقهاء إلى أن شهادة القاذف لا تقبل أبداً حتى لو تاب. فإنه يقف على قوله: { أَبَدًا } وقفاً تاماً. ومن ذهب إلى أن شهادته تقبل إذا تاب، فإنه يجعل الكلام متصلاً، ويكون الوقف التام عنده على قوله تعالى: { فَإِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَحِيمٌ }<sup>(٨٩)</sup>.

٢ - قال تعالى: يقول تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ الْحَرْبِ بِالْحَرْبِ وَالْعَبْدُ بِالْعَبْدِ وَالْأَنْثَىٰ بِالْأُنْثَىٰ ﴾ [البقرة: ١٧٨]

تتحدث هذه الآية الكريمة عن حكم القصاص في القتل العمد وما دلت عليه من وجوب المساواة في الحكم. ولا خلاف بين العلماء في أن الحر المسلم يقاد به قاتله وإن كان مجدع الأطراف معدوم الحواس والقاتل صحيح سوي الخلق أو كان بالعكس

(٨٩) القائلون بذلك الحنفية، ومعهم: الشعبي والحسن ومجاهد وعكرمة ومسروق وشريح. ينظر: المبسوط،

للسرخسي الحنفي، تصحيح: راضي الحنفي، (١٦/١٢٥-١٢٩).

أما جمهور الفقهاء من المالكية والشافعية والحنابلة فذهبوا إلى أنه تقبل شهادة القاذف إن تاب، سواء أكانت توبته قبل الحد أم بعده. ينظر: بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد الحفيد القرطبي المالكي، (٢/٤٦٢)، ومغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، للشيخ الخطيب الشربيني الشافعي، (٥/٤٦٢)، وإعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي المعروف بـ«ابن قيم الجوزية»، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، (١/١٠٤-١٠٩).

وكذلك إذا تفاوتوا في العلم والشرف والغنى والفقير والصحة والضعف والكبير والصغير والسلطان والسوقة ونحو هذا من الصفات لم يمنع القصاص بالاتفاق<sup>(٩٠)</sup>. وأجمعوا على أن العبد يقتل بالحرّ وأنه لا يقطع طرف الحر بطرف العبد<sup>(٩١)</sup>. غير أن الخلاف يقع بين الفقهاء فيما عدا ذلك من قتل الحر بالعبد والأنتى بالرجل والمسلم بالكافر.

فالذين قالوا بعدم قتل الحر بالعبد والرجل بالأنتى والمسلم بالكافر قالوا بأن الآية متصلة بالكلام عندهم ينتهى عند قوله تعالى: (وَالأُنثَى بِالأُنثَى) أما الذين قالوا بقتل الحر بالعبد والرجل بالأنتى والمسلم بالكافر فقد أعملوا الوقف في الآية فقالوا بأن قوله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى) كلام تام قائم بذاته غير مفتقر إلى غيره.

**فالأحناف** أخذوا بالوقف في هذه الآية على القصاص: "قال الله تعالى: (كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلَى)". هذا كلام مكتف بنفسه غير مفتقر إلى ما بعده ألا ترى أنه لو اقتصر عليه لكان معناه مفهوماً من لفظه واقتضى ظاهره وجوب القصاص على المؤمنين في جميع القتلى؟<sup>(٩٢)</sup> وهذا هو قول النخعي وسعيد بن المسيب والشعبي<sup>(٩٣)</sup>. غير أن النخعي جعل السيد يقتل بعبدته بخلاف الحنفية الذين قالوا بأن السيد لا يقتل بعبدته؛ لأنه بعض ماله. وهو قول سفيان الثوري.

(٩٠) المغنى لابن قدامة (١١ / ٣٤٢)، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع للكاساني (١٠ / ٢٤٨).

(٩١) بدائع الصنائع للكاساني (١٠ / ٢٤٨)، المغنى لابن قدامة (١١ / ٣٤٠)، جامع البيان للطبري (٢ / ١٥٠).

(٩٢) أحكام القرآن للجصاص (١ / ١٨٧).

(٩٣) المغنى لابن قدامة (١١ / ٣٤٢)، نيل الأوطار للشوكاني (٧ / ١٦).

٣ - قال تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾

[الأنعام: ١٢١]

اختلف الفقهاء في حكم ترك التسمية عند الذبح فقالوا: كان للوقف على قوله (عليه) والبدء (وإنه لفسق) دوراً بارزاً في ترجيح مذهب على آخر، فذهب القائلين بجواز الترك وهم الشافعية ومن وافقهم بأن الكلام متصل والواو في قوله تعالى: (وإنه لفسق) للحال: والجملة في محل نصب حال، والمعنى لا تأكلوا من الذي لم يذكر اسم الله عليه والحال أنه لفسق، والحال مقيدة لعاملها ومن ثم جاء النهي عن الأكل مقيداً بحالة الفسق للمأكل والفسق إنما يكون بذكر غير الله عليه كقوله تعالى: (أَوْ فَسَقًا أَهْلًا لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ .)

وأما الذين قالوا بالمنع من الحنفية ومن وافقهم فقالوا بأن قوله تعالى: ﴿ وَلَا

تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذَكِّرْ أَسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّهُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنعام: ١٢١]

حيث إنه يجوز الوقف على قوله (عليه) والمعنى على ذلك يكون بالنهي عن الأكل مطلقاً عن متروك التسمية والبدء بقوله (وإنه لفسق) للتعليل على النهي السابق عن أكل متروك التسمية.<sup>(٩٤)</sup>

ثالثاً: الوقف القرآني وعلم القراءات :

وإذا كان الوقف يتعلق بالقراءة، فإنه ولا شك فرعٌ عن العلم بالقراءات، فلا عجب إذاً أن يؤثر علم القراءات في علم الوقف تأثيراً كبيراً. ومن الأمثلة الدالة على هذا الارتباط قوله تعالى:

١ - ﴿ وَكُنَّا عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنْ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ وَالْعَيْنَ بِالْعَيْنِ وَالْأَنْفَ بِالْأَنْفِ وَالْأَذْنَ بِالْأَذْنِ وَاللسنَّ بِاللسنِّ وَالْجُرُوحَ قِصَاصٌ فَمَنْ تَصَدَّقَ بِهِ فَهُوَ كَفَّارَةٌ لَهُ. ﴾

(٩٤) بدائع الصنائع (٥ / ٤٦)، تفسير أبي السعود (٣ / ١٨).

وَمَنْ لَّمْ يَحْكَمْ بِمَا أَنْزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ﴿٤٥﴾ [المائدة/٤٥]. وبيان ذلك: أنَّ من قرأ<sup>(٩٥)</sup> قوله: { وَالْعَيْنُ } بالرفع كالكسائي، جعل الوقف على قوله: { بالنفس } تاماً؛ لأن ما بعده يكون كلاماً مبتدأ يخص المسلمين، ويكون حكم اليهود انتهى عند قوله تعالى: { بالنفس }، ومن قرأ: { (العين) بالنصب، جعل هذا الكلام معطوفاً على قوله: { بالنفس } فيتصل الكلام، فلا يكون الوقف على قوله: { بالنفس } تاماً.

٢ - ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ جَعَلْنَا آلِ بَيْتٍ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾ [البقرة/١٢٥]، فمن قرأ: ﴿ وَأَتَّخِذُوا ﴾<sup>(٩٦)</sup> بكسر الخاء على أنه فعل أمر فإنه يجوز له الوقف هنا ويكون وقفه تاماً، لأن الكلام يكون مستأنفاً، أما من قرأ: { وَأَتَّخِذُوا } بفتح الخاء فعل ماضٍ، فإن الوقف التام حينئذ يكون عند قوله: { مُصَلًّى } الآتي بعده؛ لأنه ما بعده يكون متصلاً به<sup>(٩٧)</sup>.

(٩٥). - القراءات في الآية: قرأ الكسائي بالرفع في (العين، والأنف، والأذن، والسُّ، والجروح) على الاستئناف، والواو عطف جملة إسمية على أخرى.

وقرأ ابن كثير وأبو عمرو، وابن عامر، وأبو جعفر بنصب الأربع الأول، عطفاً على اسم (أن) ورفع الجروح قطعاً لها عما قبلها على أنها مبتدأ ز (فصا) خبره.

وقرأ الباقون بنصب الكلمات الخمس عطفاً على اسم (أن) لفظاً والجار والمجرور بعده خبره، و(فصا) أيضاً خبر أيضاً وهو من عطف الجمل.

التيسير للداني (ص ٢٦٩)، الواوي للقاضي (ص ٢٥١)، المهذب للمحيسن (ص ١٨٨)، حرز الأمامي رقم البيت (٦١٩) وطيبة النشر (ص ٥٨).

قال ابن الجزري: والعين والعطف ارفع الخمس رنا وفي الجروح تُعب حير كم ركا.

وقال الشاطبي: ..... والعين فارفع وعطفها رضاء والجروح ارفع رضا نفر ملا.

(٩٦) قرأ نافع وابن عامر بفتح الخاء على أنه فعل ماضٍ أريد به الاخبار، وقرأ الباقون بكسر الخاء على أنه فعل

أمر. قال ابن الجزري: واتخذوا بالفتح كم أصل. وقال الشاطبي: و واتخذوا بالفتح عم وأوغلا.

النشر (٢٢٢/٢)، والمهذب (ص ٧٢)، وطيبة النشر (ص ٤٦)، حرز الأمامي رقم البيت (٤٨٤).

(٩٧) القطع والانتناف، للنحاس، (ص ٧٨).

٣ - ومنها: قوله تعالى: ﴿ فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾ [البقرة/١٩٧]. فالوقف على قوله: { فُسُوقٌ } مترتب على قراءتها وإعرابها، فمن قرأ: { فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ } بالرفع فيهما<sup>(٩٨)</sup> على الابتداء مع تقدير الخبر المحذوف فيكون كائن أو مستقر في الحج، أو على تقدير أن (لا) بمعنى (ليس) والخبر محذوف أيضاً جاز له الوقف على { فُسُوقٌ }، ومن قرأ بنصب رفث وفسوق لا يقف إلا على قوله: { فِي الْحَجِّ } الآتي بعده؛ لأنَّ الكلام يصير متصلاً معطوفاً<sup>(٩٩)</sup>.

٤ - ومنها: قوله تعالى: ﴿ هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةِ وَقُضِيَ الْأَمْرُ وَإِلَى اللَّهِ تُرْجَعُ الْأُمُورُ ﴾ [البقرة/٢١٠] اختلف القراء في الوقف لاختلافهم في قراءة وإعراب قوله: { وَالْمَلَائِكَةِ }<sup>(١٠٠)</sup>.

قال الأشموني: « { مِّنَ الْغَمَامِ } كاف لمن رفع { وَالْمَلَائِكَةِ } على إضمار الفعل، أي: وتأتيهم الملائكة، والوقف على { وَالْمَلَائِكَةِ } حسن، سواء كانت { وَالْمَلَائِكَةِ } مرفوعة أو مجرورة؛ لعطفها على فاعل يأتيهم، أي: وأنتهم الملائكة، وليس بوقف لمن قرأ بالجر عطفاً على الغمام، كأنه قال: في ظلل من الغمام وفي

---

(٩٨) قرأ ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ويعقوب ( فلا رفث ولا فسوق ) برفع الناء والقاف مع التنوين، وقرأ أبو جعفر وحده ( ولا جدال ) برفع اللام مع التنوين، وقرأ الباقر بالفتح مع عدم التنوين في الثلاثة.  
قال ابن الجزري: رفث لا فسوق ثق حقاً ولا جدال ثبت .....  
وقال الشاطبي: وبالرفع نَوْتَهُ فلا رفث ولا فسوق ولا حقاً وزان مجحلاً.  
النشر(٢/ ٢١١)، المهذب (ص ٨٦)، طيبة النشر(ص ٤٣)، حرز الأمانى رقم البيت (٥٠٥).  
(٩٩) المرجع السابق، (ص ٩٤)، ومنار الهدى، للأشموني، (ص ١٢٨).  
(١٠٠) قرأ أبو جعفر بخفض تاء الملائكة عطفاً على ظلل أو الغمام، وقرأ الباقر برفعها عطفاً على لفظ الجلالة.  
قال ابن الجزري: وخفض رفع الملائكة ثر . ينظر: المهذب (ص ٨٨)، طيبة النشر (ص ٤٩).

الملائكة، وعليه فلا يوقف على الغمام ولا على الملائكة بل على: {وَقُضِيَ الْأَمْرُ}، وهو حسن» (١٠١).

٥. ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عَلَيْهِمُ﴾ ١١٥ وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا

سُبْحٰنَهُ ﴿البقرة: ١١٥-١١٦.﴾

ذكر الأشموني<sup>(١٠٢)</sup> أن الوقف على (إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عَلَيْهِمُ) وقف تام، وقال البعض الآخر إن الوقف أقل مرتبة من الوقف التام واختلافهم هنا يني في الأساس على اختلاف القراءة في الآية وبيان ذلك أن قراءة ابن عامر للآية التي تلي هذه الآية هي: {قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا} (١٠٣)، وقراءة الجمهور بإثبات الواو: {وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا} (١٠٤) فعلى قراءة ابن عامر يكون قوله: {قَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا} مستأنف لكلام جديد لا اتصال له بما قبله، وعلى ذلك يكون الوقف على قوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عَلَيْهِمُ} وقفاً تاماً، أما على قراءة الجمهور بإثبات الواو فيكون معطوفاً على ما قبله عطف الجمل على بعضها، وعلى هذا يكون الوقف حسناً على اصطلاح الأشموني لاتصاله بما قبله معنى لا لفظاً<sup>(١٠٥)</sup>.

(١٠١) منار الهدى، للأشموني، (ص ١٣٠).

(١٠٢) ذكره في منار الهدى: "قال: (عليهم) تام على قراءة ابن عامر، قالوا بلا واوٍ أو بما جعلت استئنافاً، وإلا فالوقف حسن. منار الهدى (ص ٤٧).

(١٠٣) قال الشاطبي: عليهم وقالوا الواو الأولى سقوطها وكن فيكون النصب في الرفع كقلاً.

التيسير ص ٦٥، حرز الأمامي رقم البيت (٤٧٦)

(١٠٤) السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد (ص ١٦٩)، والحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق

عبد العال سالم مكرم، (ص ٨٨)، والمبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة،

وطيبة النشر، لابن الجزري (ص ٢٢٠).

(١٠٥) الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه (ص ٨٨).

٦. ومنها: قوله تعالى: ﴿ قَالُوا نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَهَ آبَائِكَ إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ

إِلَهُهَا وَحِدًا وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣٣].

فقد جَوَّز بعض أئمة القراءات الوقف على قوله: {إِبْرَاهِيمَ} ومنعه باقي القراء<sup>(١٠٦)</sup> والخلاف مبني على اختلاف قراءة قوله: {ءَابَائِكَ} فمن قرأ (أبيك) أجاز الوقف على {إِبْرَاهِيمَ}، ومن قرأ {ءَابَائِكَ} لم يجز الوقف<sup>(١٠٧)</sup>.

٧. ومنها: قوله تعالى: ﴿ وَلَوْ يَرَى الَّذِينَ ظَلَمُوا إِذْ يَرُونَ الْعَذَابَ أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا وَأَنَّ

اللَّهُ شَدِيدُ الْعَذَابِ ﴾ [البقرة: ١٦٥].

فاختلف القراء في الوقف هنا، فمنهم من أجاز الوقف ومنهم من منعه، والعلة التي أدت لاختلافهم هنا، هو الاختلاف في قراءة قوله: {أَنَّ الْقُوَّةَ} <sup>(١٠٨)</sup>.

قال الأشموني: «{الْعَذَابُ} حسن لمن قرأ: {وَلَوْ تَرَى} بالتاء الفوقية وكسر الهمزة من {أَنَّ الْقُوَّةَ لِلَّهِ} و {وَأَنَّ اللَّهَ شَدِيدُ الْعَذَابِ}، وهو نافع وابن عامر<sup>(١٠٩)</sup>،

(١٠٦) القطع والائتناف، للنحاس (ص ٨٠).

(١٠٧) وقراءة: {وإله أبيك} هي قراءة الحسن البصري وابن يعمر والجحدري، أما قراءة: {وإله ءَابَائِكَ} في قراءة عامة القراء، والظاهر أن قراءة: {وإله أبيك} قراءة شاذة، والذي حمل ابن عباس رضي الله عنه وغيره على القراءة بما هو أن إسماعيل عليه السلام عم يعقوب وليس أباه، قال الطبري (٣١١هـ): «وقرأ بعض المتقدمين: {وإله أبيك إبراهيم}، ظناً منه أن إسماعيل، إذ كان عمماً ليعقوب، فلا يجوز أن يكون فيمن ترجم به عن الآباء، وداخلاً في عدادهم؛ وذلك من قارئه كذلك، قلة علم منه بمجاري كلام العرب، والعرب لا تمتنع من أن تجعل الأعمام بمعنى الآباء، والأحوال بمعنى الأمهات؛ فلذلك دخل إسماعيل فيمن ترجم به عن الآباء، وإبراهيم وإسماعيل وإسحاق، ترجمة عن الآباء في موضع جر».

انظر: معاني القرآن، للفراء (٤٠٦/٢)، وجامع البيان، لابن جرير الطبري (٩٩/٣)، والمختصب في تبيين وجوه شواذ القراءات، لأبي الفتح ابن جني، (١١٢/١)، والكشف والبيان، للثعلبي (٢٨١/١)، ومعجم القراءات، لعبد اللطيف الخطيب (١٩٩/١)

(١٠٨) الوقف والابتداء، للسجاوندي (ص ١٣٩).

وحذف جواب لو تقديره لرأيت كذا وكذا، والفاعل السامع مضمراً أراد لو ماتت في مرة واحدة لاستراحت، ومن فتح {أن} فالوصل أولى ؛ لأن التقدير: ولو يرى الذين ظلموا إذ يرون العذاب لعلموا أن القوة لله، فإن من صلة الجواب، إلا أنه حذف الجواب؛ لأن في الكلام ما يدل عليه، أو هي منصوبة بـ {يرى} أي: ولو يرى الذين ظلموا وقت رؤيتهم العذاب أن القوة لله جميعاً لرأيتهم يقولون إن القوة لله جميعاً، فعلى هذين لا يوقف على العذاب»<sup>(١١٠)</sup>.

وقراءة {إن} بكسر الهمزة هي قراءة أبي جعفر ويعقوب والحسن وقتادة، وقرأ الباقون بفتح همزة: {أن}»<sup>(١١١)</sup>.

#### رابعاً : الوقف القرآني وعلم النحو:

قيل: بأنه لا يقوم بالتمام إلا نحوي، وفي هذا إشارة إلى تعلق هذا العلم بعلم النحو، فمن الأمثلة على صلة الوقف بالنحو :

١ - ﴿هُوَ اجْتَبَاكُمْ وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ مَلَّةً أَيْبِكُمْ لِإِزْهِيمٍ﴾ [الحج/٧٨] منصوبة بمعنى " كملّه " وأعمل فيها ما قبلها لم يقف على ما قبلها ومن نصبها على الإغراء وقف على ما قبله.<sup>(١١٢)</sup>

(١٠٩) السبعة لابن مجاهد (ص ١٧٤)، شرح شعلة على الشاطبية لأبي عبدالله الموصلي (ص ٢٨١).

قال الشاطبي: وأي خطابٍ بعد عمّ ولو ترى ..... حرز الأمانى رقم البيت (٤٩٣)

(١١٠) منار الهدى، للأشموني (ص ١٢١).

(١١١) المبسوط في القراءات العشر، لأبي بكر النيسابوري (ص ١٣٩)، والكمال في القراءات العشر، لأبي

القاسم الهدلي (٣٧٦)، ومعجم القراءات، (١/٢٢٦)، والمهذب للمحيسن (ص ٧٩)

قال ابن الجزري، أنّ وأنّ أكسر ثوى . طيبة النشر (ص ٤٧).

(١١٢) الإتيقان في علوم القرآن للحافظ جلال الدين عبد الرحمن السيوطي (ت: ٨٥١ هـ) ج ١ (ص ٢٩٧)،

تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم.

٢ - وكذلك الوقف على قوله: (وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ﴿١١٣﴾ قِيَمًا) ثم يتبدئ (قِيَمًا) لثلاثي تخيل كونه صفة له إذ إن العوج لا يمكن أن يكون "قِيَمًا". (١١٣)

٣ - قال النحاس في قوله تعالى: (الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴿١١٤﴾) إن قَدَّرت (الَّذِينَ) مبتدأ وجعلت خبره (أُولَئِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ) كان (إِلَّا الْفَاسِقِينَ) قطعاً تاماً، وإن قَدَّرت (الَّذِينَ) في موضع نصب بمعنى "أعني" أو في موضع رفع على إضمار مبتدأ كان (إِلَّا الْفَاسِقِينَ) قطعاً كافياً، و(الَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ) ليس بقطع؛ لأن ما بعده معطوف على ما في الصلة فهو داخل في الصلة (وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ) وقف حسن إن لم ترفع (الَّذِينَ) بالابتداء. (١١٤)

٤ - ومنها قوله تعالى: (حَقًّا قَالُوا نَعَمْ ﴿١١٥﴾ فَأَذَّنَ مُؤَذِّنٌ بَيْنَهُمْ أَنْ لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴿١١٦﴾) المختار فيها الوقف على (نَعَمْ) لأن ما بعدها ليس متعلق بها ولا بما قبلها، وقيل لا يوقف على (نَعَمْ) في قوله تعالى ﴿قُلْ نَعَمْ وَأَنْتُمْ دَاخِرُونَ ﴿١١٦﴾﴾ لتعلقها بما بعدها وبما قبلها لاتصاله بالقول، ولكن الأفضل أن يقال: إن وقع بعده ما اختير الوقف عليها وإلا فلا، أو يقال: إن وقع بعدها واو لم يجز الوقف عليها. (١١٥)

٥ - ومنها قوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَنْ خَشِيَ﴾ [النازعات: ٢٦].

(١١٣) القطع والانتشاف لابن النحاس، (ص ٩٥).

(١١٤) القطع والانتشاف لابن النحاس، (ص ٥٥).

(١١٥) البرهان في علوم القرآن (١/ ٣٧٣).

قال النحاس : من قال جواب القسم ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِمَن يَخْشَى ﴾ (١١٦) قال : ها هنا التمام ، ومن قال : الجواب محذوف ؛ لأنه علم المعنى ، قال : الوقف ﴿ فَأَلْمَدِيرَاتُ أَمْرًا ﴾ (١١٧) والتقدير عنده (لتبعثنَّ ولتحاسبنَّ) ، هذا مذهب الفراء .<sup>(١١٦)</sup>

خامساً: الوقف القرآني وعلم التفسير:

ومن أشهر الأمثلة في ارتباط علم التفسير بمعناه العام بعلم الوقف

١ - قوله تعالى : ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَبَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران/٨]. وهذا الموضوع قد يحسب على علم العقيدة أيضاً. وبيان ذلك: أن من رأى من المفسرين أن معنى التأويل هو علم حقيقة الأمر ومآلاته ، قال بأن هذا العلم ينفرد به المولى ﷺ ، ولذلك فإنهم يرون الوقف التام على قوله : { إِلَّا اللَّهُ } ؛ لأن نصيب الراسخين من العلم حينها هو التصديق والتسليم بحقيقة المتشابه ، إذ لا طريق لعلمهم به ، ومن اعتبر أن التأويل المقصود به التفسير ، وما يحصل عن طريق الاجتهاد ذهب إلى أن الكلام متصل ؛ لأن الراسخين في العلم يستطيعون تحصيل هذا القدر من التأويل الذي طريقه الاجتهاد<sup>(١١٧)</sup> .

٢ - ومنها قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ فَرَقْنَا بِكُمُ الْبَحْرَ فَأَنْجَيْنَاكُمْ وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ وَأَنْتُمْ نَنْظُرُونَ ﴾ [البقرة/٥٠].

فمن فسر قوله تعالى : { وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ } بمعنى : وأنتم تعلمون ، صحح الوقف على قوله : { وَأَغْرَقْنَا آلَ فِرْعَوْنَ } ، أما لو فسر قوله : { وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ } على ظاهره

(١١٦)القطع والانتساب للنحاس (ص٥٣٧).

(١١٧) الوقف والابتداء، للسجاوندي، (ص ١٥٢).

بأنه النظر بالعين فيمتنع ذلك؛ لأن إغراقه حينئذ متصل بنظرهم فلا يفصل بينهم<sup>(١١٨)</sup>.

٣- ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَنُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ هُرُوتَ وَمُرُوتَ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ﴾ [البقرة/١٠٢].

اختلف في الوقف عليه نتيجة اختلافهم في تفسير قوله تعالى الآتي بعده: { وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَائِكِينَ بِبَابِلَ } فمن فسّر قوله: ( وَمَا أُنزِلَ ) بمعنى النفي: أي ولم ينزل قال بأن الوقف كاف، لانفصال ما بعده عنه في المعنى، ومن فسّر قوله: { وَمَا أُنزِلَ } بمعنى: والذي أنزل<sup>(١١٩)</sup>، رأى عدم جواز الوقف لاتصال هذا الكلام بما قبله لفظاً ومعنى<sup>(١٢٠)</sup>.

٤- ومنها قوله تعالى: ﴿إِذْ قَالَ اللَّهُ يَعْيسَى ابْنُ مَرْيَمَ مَا مَنَعَكَ إِذْ رَأَيْتُ الصَّلَاطَ وَالْمَطَهْرَةَ مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا وَجَاعِلِ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ فَوْقَ الَّذِينَ كَفَرُوا إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ﴾ [آل عمران/٥٥]

(١١٨) معاني القرآن، للفراء، عالم الكتب، (٣٦/١)، والقطع والانتشاف، للنحاس، (ص ٥٧).  
 (١١٩) ومن قال بالتفسير الأول وهو أن قوله تعالى: { وَمَا أُنزِلَ } بمعنى لم ينزل ابن عباس رضي الله عنه، والربيع بن أنس، وأبي العالية، وجزم به الإمام القرطبي، أما القول الثاني فقال به جماعة أيضاً كالحسن البصري، وقتادة، واختاره مكي بن أبي طالب وابن العربي المالكي وغيرهم. ينظر: تفسير ابن أبي حاتم، (١/١٨٨)، وجامع البيان، للطبري (٢/٤٢١-٤٢٣)، والجامع لأحكام القرآن، للقرطبي (٢/٥٠)، والهداية إلى بلوغ النهاية، لمكي بن أبي طالب (١/٣٦٥)، وأحكام القرآن، لابن العربي، (١/٤٥).  
 (١٢٠) القطع والانتشاف، للنحاس، (ص ٧٢)، ومنار الهدى، للأشموني، (ص ١٠٦).

فمن فسّر قوله: { وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ } الآتي بعده بأن المراد به النبي \_ صلى الله عليه وسلم \_ جَوَّزَ الوقف هنا، وأمّا من فسّر قوله: { اتَّبَعُوكَ } بأنه عيسى عليه وعلى نبينا الصلاة والسلام<sup>(١٢١)</sup>، فلم يجوّز الوقف؛ لأنه يكون حينئذ متصلاً بما قبله لفظاً ومعنى فيمنع الوقف عليه<sup>(١٢٢)</sup>.

٥- ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾

[البقرة: ٥٣].

فقد وقع الخلاف بين الأئمة القراء في الوقف على هذا الموضع، بناء على الاختلاف في تفسير { الْفُرْقَانَ } في قوله تعالى: { وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ وَالْفُرْقَانَ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ }<sup>(٥٣)</sup> فمن فسّر الفرقان بأنه القرآن الكريم، وقف على قوله: (وَإِذْ آتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ)؛ لأنّ المعنى عندها يكون: وإذ آتينا موسى الكتاب، وآتينا محمداً \_ صلى الله عليه وسلم \_ القرآن، ومن فسّر الفرقان بأنه نعت للتوراة بكونها فرقاناً وتفريقاً بين الحق والباطل، لم يقف على قوله: (وَإِذْ

(١٢١) وممن ذهب إلى أن تفسير { وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ } هم اتباع عيسى عليه السلام الذين آمنوا به إيماناً صحيحاً الربيع بن أنس، فروي عنه أنه قال: ((في قوله: { وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ } هم أهل الإسلام الذين اتبعوه على فطرته وملته وسنته، لا يزالون ظاهرين على أهل الشرك إلى يوم القيامة))، أما القول الثاني في تفسير { وَجَاعِلُ الَّذِينَ اتَّبَعُوكَ } على أنهم أتباع النبي صلى الله عليه وسلم فهو قال قتادة والشعبي ومقاتل والكلبي وجمهور المفسرين. ينظر: تفسير ابن أبي حاتم، (٦٦٣/٢)، وجامع البيان، لابن جرير الطبري (٤٦٢/٦)، والكشف والبيان، للثعلبي، (٨٣/٣)، ومعالم التنزيل في تفسير القرآن، للبغوي، والجامع

لأحكام القرآن، للقرطبي، (١٠٢/٤).

(١٢٢) منار الهدى، للأشموني، (ص ١٦٩).

ءَاتَيْنَا مُوسَى الْكِتَابَ)؛ لأن الفرقان عندها سيكون نعتاً للكتاب، ولا يفصل بين النعت والمنعوت<sup>(١٢٣)</sup>.

٦- ومنها قوله تعالى: ﴿ قَالُوا ادْعُ لَنَا رَبَّكَ يُبَيِّنْ لَنَا مَا لُونُهَا قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا

بَقْرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا تَسُرُّ النَّاظِرِينَ ﴾ [البقرة: ٦٩].

فقد منع بعض الأئمة من الوقف على {صَفْرَاءٌ}<sup>(١٢٤)</sup>، وقال البعض الآخر إن الوقف عليه جائز حسن<sup>(١٢٥)</sup>، وترجع علة اختلاف العلماء في الوقف على قوله: {صَفْرَاءٌ}، إلى اختلافهم في تفسير المراد بـ {صَفْرَاءٌ} فمن فسرها بالسوداء<sup>(١٢٦)</sup> قال يجوز الوقف عليها؛ لأن {فَاعِقٌ} في هذه الحالة لا يكون نعتاً للصفراء، ومن فسرها بالظاهر المعروف قال بعدم الوقف لأن قوله: {فَاعِقٌ} نعت لقوله: {صَفْرَاءٌ}.

٧- ومنها قوله تعالى ﴿ قَالَ فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيهُونَ فِي الْأَرْضِ

فَلَا تَأْسَ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ ﴾ [المائدة: ٢٦] فإذا وُفِيَ عَلَى (فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ

(١٢٣) القطع والائتناف، للنحاس، (ص ٥٨).

(١٢٤) الوقف والابتداء، للسجاوندي (ص ١٣١).

(١٢٥) منار الهدى، للأشموني، (ص ٧٤).

(١٢٦) والذي قال بأن صفراء تعني سوداء هو الحسن البصري، فإنه قال: ((بقرة صفراء: سوداء شديدة السواد))، وقال معمر بن المثنى: ((إن شفت صفراء، وإن شفت سوداء)). وحجتهم في ذلك أن الأصفر يطلق ويراد به الأسود كما في قوله تعالى: {كَأَنَّهُ جِمَالَتٌ صُفْرٌ} [المسلات: ٣٣]. ولكن هذا القول مخالف لقول عامة المفسرين (١٢٦) الذين فسروا الآية على ظاهرها من اللون الأصفر المعروف. ينظر: مجاز القرآن، لمعمر بن المثنى، تحقيق محمد فؤاد سزكين، (١/٤٤)، و جامع البيان، لابن جرير الطبري (٢/٢٠٠)، ومعاني القرآن، للزجاج (١/١٥١)، والنكت والعيون (١/١٣٩).

سَنَّةٌ) كان المعنى: إنها محرمةٌ عليهم هذه المدة، وإذا وقف على (عليهم) كان المعنى: أنها محرمةٌ عليهم أبداً، وأن التيه (أربعين) (١٢٧).

### سادساً: الوقف القرآني وعلم المعنى:

أمّا احتياجه إلى المعنى فضرورة؛ لأنّ معرفة مقاطع الكلام إنّما هي بعد معرفة معناه، فينبغي لقارئ القرآن إذا قرأ أن يتفهم ما يقرأه ويشغل قلبه به ويتفقد القطع والالتئاف ويحرص على أن يفهم المستمعين في الصلاة وغيرها وأن يأتي وقفه عند كلام مستغنٍ أو شبيهه وأن يأتي ابتداءه حسناً ولا يقف على مثل: ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ وَالْمَوْتَى يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ ثُمَّ إِلَيْهِ يُرْجَعُونَ ﴾ (الأنعام/٣٦)؛ لأنّ الواقف ها هنا قد أشرك بين المستمعين وبين الموتى، والموتى لا يسمعون ولا يستجيبون وإنما أخبر عنهم أنهم يبعثون ومن لم يعرف الفرق بين ما وصله الله عزّ وجلّ في كتابه وبين ما فصله لم يحلّ له أن يتكلّم في القطع والالتئاف فالقارئ يحتاج إلى أن ينظر أين يقطع وكيف يأتنف، فإنّ من الوقف ما هو واضح مفهوم معناه ومنه مشكل لا يُدرى إلاّ بسماع وعلم بالتأويل ومنه ما يعلمه أهل العربية واللغة فيدرى أين يقطع وكيف يأتنف (١٢٨)

وأيضاً الوقف على "الظالمين" من قوله تعالى: ﴿...وَلَكِنْ أَتَّبَعَتْ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنْ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ ﴿١٤٥﴾ الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ ﴾ [البقرة: ١٤٥] وهنا أيضاً يتبين ضرورة التزام الوقف؛ وذلك لثلا يوهم الوصل أن "الذين" صفة لـ "الظالمين"، وليس الأمر كذلك، بل هو مبتدأ خبره جملة "يعرفونه"، والمقصود به مدح الذين آمنوا من أهل الكتاب كعبد الله بن سلام وأصحابه، ولتجنب ما قد يتوهم سابقاً من جعل جملة "الذين" صفة لـ "الظالمين" قيل الوقف على "الظالمين"

(١٢٧) القطع والالتئاف لابن النحاس ص ٩٧-٩٨.

(١٢٨) الوقف والابتداء للسجاوندي (ص ١٣٨)، معالم الاهتداء (ص ٥٥، ٥٦)

وقف لازم، هو قول السجاوندي<sup>(١٢٩)</sup>، وهو المفهوم من كلام ابن الجزري، وقال العماني والأشموني<sup>(١٣٠)</sup> الوقف عليها تام.

وبالرجوع إلى أغلب مصادر التفسير فالمعنى عند عامتهم لا يختلف كثيراً عن ما سبق تبينه، فالمقصود عندهم بقوله تعالى: (الَّذِينَ آتَيْنَهُمُ الْكِتَابَ) أحبار اليهود وعلماء النصارى، و"الذين" في موضع رفع بالابتداء والخبر "يعرفونه" ويصح أن يكون في موضع خفض نعتاً لـ "الظَّالِمِينَ" و"يعرفونه" في موضع الحال، والمعنى: يعرف هؤلاء الأحبار من اليهود والعلماء من النصارى أن البيت الحرام قبلتهم وقبلة إبراهيم وقبلة الأنبياء قبلك - يعني النبي محمداً صلى الله عليه وسلم - يعرفون ذلك كما يعرفون أبناءهم<sup>(١٣١)</sup>

### خاتمة البحث

تناول هذا البحث «الوقف القرآني وصلته بالعلوم الأخرى»، وقد بذلت قصارى جهدي لاستجلاء جوانب هذا الموضوع كافة من خلال تسليط الضوء على أهم القضايا المتصلة بالوقف القرآني، راجياً من الله - عزَّ وجلَّ - أن أكون قد وفقت في هذا العرض من خلال هذه الدراسة، سائلاً المولى - عزَّ وجلَّ - التوفيق والسداد وتحصيل النفع لي ولغيري من الباحثين.

(١٢٩) النشر في القراءات العشر (١/٢٣٠).

(١٣٠) منار الهدى للأشموني (ص ١١٧).

(١٣١) جامع البيان للطبري (٢/٢٥)، والجامع لأحكام القرآن للقرطبي (٢/١١٠)، تفسير القرآن العظيم

(١/٤٠٣).

وهذه بعض النتائج والتوصيات مجملة، والتي توصلت إليها مع نهاية بحثي.

### أولاً: نتائج البحث

- ١ - تتعدد اصطلاحات علماء الوقف في تقسيمهم للوقف ودرجاته، وهذا الاختلاف له أثر كبير في اختلاف أحكامهم على مواضع الوقف.
- ٢ - تتفاوت العلوم المؤثرة في علم الوقف من حيث درجة تأثيرها، فيأتي علم القراءات وعلم اللغة بفروعه المتنوعة في المقدمة العلوم تأثيراً وارتباطاً بعلم الوقف، ويأتي علم الفقه أو الفروع آخر هذه العلوم وأقلها حظاً في التأثير بعلم الوقف.
- ٣ - يرتبط علم الوقف بكل علوم الشريعة تقريباً، وتؤثر فيه هذه العلوم بشكل مباشر، بدرجة تجعل علم الوقف علماً تابعاً يتحصل من إدراك وفهم دقيق لكامل علوم الشريعة الإسلامية.
- ٤ - نتيجة لارتباط الوقف بسائر علوم الشريعة، فإن مذاهب العلماء النحوية والعقدية لها تأثير مباشر في أحكامهم بالوقف على آيات الكتاب العزيز.

### ثانياً: توصيات البحث

- ١ - طبقاً لما توصلتُ إليه من نتائج، فإنني أوصي إخواني الباحثين بما يلي:
  - ١ - الاهتمام بعمل دراسات تتناول بالتحليل والتفسير العوامل التي أدت إلى بروز بعض العلوم على غيرها عند العلماء الذين صنفوا في هذا الفن.
  - ٢ - الاهتمام بالبحث والتنقيب عن كتب التراث التي لم تطبع بعد في هذا الفن، وعمل دراسات وتحقيقات وافية لإثراء المكتبة الإسلامية في هذا الفن.
  - ٣ - محاولة أفراد دراسات مستقلة تتناول تقاسيم العلماء للوقف، وحصص اصطلاحاتهم فيها، والتقريب بين هذه الاصطلاحات، ودراسة أسباب اختلافهم

لإفادة الباحثين والحيلولة دون وقوعه في الأخطاء الناتجة عن عدم الربط بين اصطلاحاتهم وتمييز الفروق بينها.

٤ - وأخيراً الاهتمام بالدراسات المقارنة في علم الوقف بين العلماء الذين صنفوا في هذا الفن على غرار الدراسات الفقهية المقارنة بين المذاهب، والاعتناء بكل المصنفات الموجودة تحت أيدينا سواء المطبوعة والمخطوطة لإتمام هذا العمل الموسوعي. وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

### المصادر والمراجع

- [١] الإتقان في علوم القرآن، لجلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٤هـ، ١٩٧٤م.
- [٢] أحكام القرآن لأبي بكر العربي- المالكي، تحقيق محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، الطبعة الثالثة ١٤٢٤هـ.
- [٣] أحكام الوقف والوصل في العربية د/ محمد سالم المحيسن، طبعة دار الجيل، لبنان، بيروت، الطبعة الأولى ١٤١٢هـ.
- [٤] أضواء البيان تفسیر القرآن بالقرآن للشيخ محمد الأمين الشنقيطي. طبعة عالم الكتب، لبنان، بيروت.
- [٥] إعلام الموقعين عن رب العالمين، للإمام محمد بن أبي بكر الزرعي الدمشقي الحنبلي المعروف بـ«ابن قيم الجوزية»، تحقيق: محمد عبد السلام إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.
- [٦] - الأعلام . لخير الدين محمود الزركلي، طبع دار العلم للملايين، الطبعة الثانية عشرة عام ١٩٩٧م.

- [٧] - إيضاح الوقف والابتداء، لأبي بكر محمد بن القاسم بن بشار الأنباري، تحقيق محيي الدين عبدالرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية دمشق ١٣٩١ هـ
- [٨] بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع لأبي بكر بن مسعود الكاساني. مطبعة الإمام، الناشر: علي يوسف بالقاهرة.
- [٩] - بداية المجتهد ونهاية المقتصد، للقاضي أبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشيد الحفيد الفيلسوف القرطبي المالكي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، .
- [١٠] البرهان في علوم القرآن، للإمام بدر الدين محمد بن عبدالله الزركشي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، الطبعة الأولى ١٣٧٦ هـ.
- [١١] بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة . للحافظ جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت لبنان .
- [١٢] تاريخ الأدب العربي . لكارل بروكلمان. تحقيق عبدالحليم نجار، ورمضان عبدالنواب، دار المعارف، الطبعة الخامسة ١٩٧٧ م.
- [١٣] التحرير شرح التحرير في أصول الفقه، لعلاء الدين المرادوي، تحقيق: د/عبدالرحمن الجبرين، د/عوض القرني، د/أحمد السراح، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ، ٢٠٠٠ م.
- [١٤] تذكرة الحفاظ للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي. دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

- [١٥] التعريفات، لعلي بن محمد الجرجاني، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
- [١٦] تفسير ابن أبي حاتم. لأبي محمد عبدالرحمن بن محمد الرازي، تحقيق: أسعد محمد الطيب، مكتبة نزار الباز، ١٤١٩هـ.
- [١٧] تفسير الراغب الأصبهاني، لأبي القاسم الحسين بن محمد الأصبهاني، تحقيق هند سردار، كلية الدعوة وأصول الدين جامعة أم القرى، عام ١٤٢٢هـ.
- [١٨] التيسير في القراءات العشر. لأبي عمرو الداني ت ٤٤٤هـ، مكتبة الصحابة، الإمارات الشارقة.
- [١٩] الجامع الصحيح المسند من حديث رسول الله . صلى الله عليه وسلم . وسننه وأيامه، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري المطبعة السلفية، القاهرة، ١٣٧٩هـ، ١٩٥٩م.
- [٢٠] الجامع لأحكام القرآن، لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي شمس الدين القرطبي، تحقيق: أحمد البردوني، وإبراهيم أطفيش، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية ١٣٨٤هـ، ١٩٦٤م.
- [٢١] الحجة في القراءات السبع، لابن خالويه، تحقيق عبدالعال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، الطبعة الرابعة ١٤٠١هـ.
- [٢٢] حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع. لأبي القاسم بن فيرة الشاطبي، ضبط وتعليق: محمد تميم الزعبي، مكتبة دار الهدى، الطبعة الخامسة.
- [٢٣] حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للحافظ جلال الدين عبدالرحمن السيوطي، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الأولى، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

- [٢٤] زاد المسير في علم التفسير لأبي الفرج عبدالرحمن بن علي بن محمد الجوزي، تحقيق عبدالرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ.
- [٢٥] زاد المعاد في هدي خير العباد، محمد بن أبي بكر بن أيوب ابن قيم الجوزية، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعبدالقادر الأرنؤوط، الطبعة الثالثة، ١٤١٨هـ.
- [٢٦] السبعة في القراءات، لأبي بكر بن مجاهد، تحقيق: د/شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.
- [٢٧] السلسلة الصحيحة، للعلامة المحدث محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، (٢/٤٩٩).
- [٢٨] السنن، لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية.
- [٢٩] سير أعلام النبلاء. للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي ت: ٧٤٨، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة التاسعة عام ١٤١٣هـ، بإشراف شعيب الأرنؤوط.
- [٣٠] شذرات الذهب، للشيخ ابن الفلاح عبدالحفي بن العماد الحنبلي، طبعة القاهرة ١٣٥٠هـ.
- [٣١] شرح رياض الصالحين. للشيخ محمد صالح العثيمين، مدار الوطن للنشر ١٤٢٦هـ.
- [٣٢] شرح شعلة على الشاطبية (المسمى كنز المعاني شرح حرز الأمانى) للإمام أبي عبدالله محمد بن أحمد الموصلي ت ٦٥٦هـ، الطبعة الأولى، طبع على نفقة الإتحاد العام للقراء بمصر.
- [٣٣] شرح طيبة النشر، لشمس الدين بن الجزري، تحقيق: أنس مهرة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٢٠هـ، ٢٠٠٠م.

- [٣٤] شرح قطر الندى وبل الصدى، لجمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة السعادة، القاهرة، الطبعة الحادية عشر، ١٣٨٣هـ، ١٩٦٣م.
- [٣٥] الصحيح، للإمام الحافظ مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث، بيروت، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ، ١٩٥٥م.
- [٣٦] الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لمحمد بن عبدالرحمن السخاوي، مكتبة الحياة، بيروت.
- [٣٧] طبقات المفسرين، للحافظ شمس الدين محمد بن علي بن أحمد الداودي ت: ٩٤٥هـ، مراجعة لجنة من العلماء بإشراف الناشر، توزيع دار الباز للنشر، دار الكتب العلمية بيروت.
- [٣٨] طبية النشر في القراءات العشر. تأليف: محمد بن محمد الجزري، الطبعة الأولى ١٣٦٩هـ، طبع مصطفى البابي الحلبي.
- [٣٩] علل الوقف للشيخ: محمد بن طيفورا لسجاوندي، تحقيق: محمد بن عبدالله العيدي، مكتبة الرشد، ١٤٢٧هـ.
- [٤٠] غاية النهاية في طبقات القراء، للإمام شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن محمد ابن الجزري، عني بنشره: ج.برجستراسر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٥١هـ.
- [٤١] غرائب التفسير وعجائب التأويل، تأليف: محمود بن حمزة الكرمانى، تحقيق شميران العجلي دار القبلة جدة .

- [٤٢] الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان. لشيخ الإسلام أحمد بن عبدالحليم بن تيمية الحراني، تحقيق عبدالرحمن عبدالكريم يحيى، دار المنهاج ١٤٢٨هـ.
- [٤٣] **القطع والائتلاف**، لأبي جعفر النحاس، تحقيق: عبد الرحمن المطرودي، دار عالم الكتب، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ، ١٩٩٢م.
- [٤٤] **الكامل في القراءات العشر**، ليوسف بن علي أبي القاسم الهذلي، تحقيق: جمال بن السيد بن رفاعي، مؤسسة سما، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- [٤٥] **الكتاب**، لإمام النحو أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر الملقب بـ«سيويه»، تحقيق: د/عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- [٤٦] **الكشف والبيان (تفسير الثعلبي)** أحمد أبو إسحاق الثعلب تحقيق ابن عاشور أبو محمد - نظير الساعدي الناشر: دار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى عام ١٤٢٢هـ
- [٤٧] **المبسوط**، لشمس الأئمة محمد بن أحمد بن أبي سهل السرخسي الحنفي، تصحيح: راضي الحنفي، دار المعرفة، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٣٩٨هـ، ١٩٧٨م.
- [٤٨] **المبسوط في القراءات العشر**، لأبي بكر النيسابوري، تحقيق سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية دمشق ١٤٠١هـ.
- [٤٩] **المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها** . لأبي الفتح عثمان بن جني الرومي الموصلي تحقيق علي النجدي ناصف، ود: عبدالحليم النجار، ود: عبدالفتاح شلبي، نشر دار سزكين للطباعة والنشر، الطبعة الثانية عام ١٤٠٦هـ.

- [٥٠] **المستدرك على الصحيحين**، لمحمد بن عبد الله الحاكم، تحقيق: مصطفى عبدالقادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ، ١٩٩٠م.
- [٥١] **معاني القرآن وإعرابه**، لإبراهيم بن السري أبي إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل شلبي، عالم الكتيب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- [٥٢] **معاني القرآن لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء**، تحقيق د/ عبدالفتاح شلبي ومراجعة علي ناصف، دار السرور.
- [٥٣] **معجم القراءات**، للأستاذ عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- [٥٤] **معجم المؤلفين**. عمر رضا كحالة، إخراج مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى عام ١٤١٤هـ.
- [٥٥] **معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار**، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي الشافعي، تحقيق وتعليق: بشار عواد معروف، وشعيب الأرنؤوط، وصالح مهدي عباس، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ، ١٩٨٤م.
- [٥٦] **مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج**، للشيخ شمس الدين محمد بن محمد الخطيب الشربيني الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- [٥٧] **المغني لأبي محمد موفق الدين عبدالله بن أحمد بن قدامة المقدسي**، مكتبة القاهرة ١٣٨٨هـ.

- [٥٨] مفاتيح الغيب تفسير الراز لفخر الدين الرازي، المطبعة المصرية، القاهرة، الطبعة الأولى: ١٤٠١ - ١٩٨١.
- [٥٩] مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس الرازي، تحقيق: د/عبد السلام هارون، دار الفكر، بيروت، ١٣٥٧هـ.
- [٦٠] المكتفى في الوقف والابتداء، لأبي عمرو الداني، تحقيق: يوسف المرعشلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- [٦١] منار الهدى في الوقف والابتداء، لأحمد بن عبد الكريم الأشموني، تحقيق: شريف أبو العلا العدوي، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ، ٢٠٠٢م.
- [٦٢] المهذب في القراءات العشر. تأليف د/ محمد سالم محيسن، مكتبة الكليات الأزهرية
- [٦٣] نزهة الألباء ف طبقات الأدباء، لأبي البركات كمال الدين عبدالرحمن بن محمد ابن الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٧هـ.
- [٦٤] النشر في القراءات العشر، للحافظ أبي الخير محمد بن محمد بن محمد بن الجزري الدمشقي، تحقيق: الشيخ علي محمد الضباع، دار لكتب العلمية، بيروت.
- [٦٥] النكت في القرآن الكريم، لأبي الحسن القيرواني، تحقيق: عبد الله الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.
- [٦٦] النكت والعيون (تفسير الماوردي) لأبي الحسن علي بن محمد بن حبيب الماوردي البصري، راجعه السيد عبدالمقصود بن عبدالرحيم، مؤسسة الكتب الثقافية.

- [٦٧] نيل الأوطار للشيخ محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني. تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ.
- [٦٨] وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان. لأحمد بن محمد بن خلكان، طبعة بيروت عام ١٩٧٨م
- [٦٩] الوقف في القراءات وأثره في التفسير والأحكام د/ مجاهد يحيى محمد هادي، رسالة دكتوراه، كلية دار العلوم، جامعة القاهرة، القاهرة ٢٠١٠م.
- [٧٠] وقوف القرآن وأثرها في التفسير. د/مسعد الطيار، الطبعة الأولى، مجمع الملك فهد.

## **Alwaqf Alqurani and its Relation to Other Sciences**

**Dr. Muhammad Ilyas Muhammad Anwar**

Associate Professor of Tafseer and Qiraat,  
Department of the Qur'an and its Sciences.

**Abstract.** Praise be to Allah and peace on him whom no prophet succeeds.

The Qur'anic science of pause in reading the Holy Book is of great significance to the understanding of its meaning. This science explains how and where the reader completes his understanding of the Qur'anic meaning. Pauses have a great influence on understanding its meaning. Since the reader is required to pause as he proceeds in his reading, he has to know what is allowed and what is not allowed to pause at. In this paper, I have defined pause, stressed its importance, benefits, and types, and reviewed relevant past and present studies. I have then given examples of Qur'anic pause and its relation to other scientific fields, such as Aqeedah, Fiqh, Tafseer, Nahw, and meaning.

The paper seeks to draw researchers' attention to the importance of this science and its relation to other sciences. I have provided clear and representative examples which show that knowledge of this science contributes to understanding the Book of Allah, the Almighty as is required. I have concluded the study by providing important research results and recommendations.

May Allah bless and bestow peace upon Prophet Muhammad, his family and disciples.

## الرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر بنكارة الحديث في تقريب التهذيب

د. خالد بن عبدالله الطويان

أستاذ السنة المساعد بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية-جامعة القصيم

**ملخص البحث.** تناول البحث منهج ابن حجر في تقريب التهذيب، كما تناول البحث إطلاق الحافظ ابن حجر على بعض الرواة عبارة منكر الحديث، وهل من وصفه بذلك قابل للاعتراض والتقوية عنده؟ ثم وصف نقاد الحديث للراوي بمنكر الحديث، وهل يتقوى حديث من وصفه بذلك عندهم؟ وهل هم على درجة واحدة عند أئمة النقد؟ ثم حصر الرواة من تقريب التهذيب الذين وصفوا بذلك، وقد بلغ عددهم ثمانية عشر روائياً، وكل حديثهم غير قابل للاعتراض.

وقد جاء البحث بتمهيد وستة مباحث، وذلك على النحو التالي:

التمهيد: أصل كتاب التقريب وأوضح النقاط في بيان منهجه فيه.

المبحث الأول: مرتبة منكر الحديث عند ابن حجر.

المبحث الثاني: من قيل فيه منكر الحديث هل يصلح للمتابعة فيقوي حديث غيره أو يتقوى بذلك؟

المبحث الثالث: الطريقة التي من خلالها يصف النقاد أحد الرواة بالنكارة في الحديث.

المبحث الرابع: اصطلاحات بعض النقاد في إطلاقهم "منكر الحديث".

المبحث الخامس: الفرق بين قول الناقد: منكر الحديث، أو روى مناكير، أو تعرف وتنكر.

المبحث السادس: عرض للرواة الذين وصفهم الحافظ ابن حجر في "تقريب التهذيب"، بمنكر الحديث،

وبيان أقوال النقاد في ذلك ومدى توافق ذلك مع رأي الحافظ ابن حجر رحمهم الله جميعاً وذلك حسب ما ظهر

لي.